محضر الجلسة رقم 509

التاريخ: الثلاثاء 08 شوال 1427 (31 أكتوبر 2006).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات و19 دقيقة، ابتداء من الثانية و54 دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

باسم الله أفتتح هذه الجلسة.

حضرة السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الدستور وخصوصا الفصل 56 منه، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يشرع مجلسنا الموقر في تناول المواضيع المدرجة للنقاش في إطار جلسة الأسئلة الشفوية.

وقبل الشروع في هذا، أستسمحكم لأعطي الكلمة للسيد الأمين ليخبركم على ما جد من مراسلات، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

توصل السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم بمراسلة من السيد الوزير الملكف بالعلاقات مع البرلمان، تتعلق بجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2006، جاء فيها:

"سلام تام بوجود مولانا.

وبعد،

نظرا لالتزامات حكومية طارئة تخصه، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير التجهيز والنقل بإدراج الأسئلة الشفهية الآنية التي تخصه مباشرة بعد تقديم الأسئلة الشفهية التي تخص قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي".

ثانيا، الأسئلة الشفوية و الكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 26 شتنبر 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 31 أكتوبر منه:

عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا.

عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة.

عدد الأسئلة التي تم تحويلها: 3 أسئلة.

عدد الأسئلة التي تم سحبها: 145 سؤالا.

عدد الأسئلة المؤجلة لهذه الجلسة سؤالان للفريق الحركي، الأول موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول ارتفاع السومة الكرائية للمحطات المتواجدة بالطرق السيار، والثاني موجه إلى السيد وزير العدل حول وضعية السجناء.

كذلك النصوص التشريعية الواردة على المجلس للإعلان عنها، توصلت رئاسة المجلس بمشاريع القوانين التالية:

- أولا: مشروع قانون رقم 29.06 يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

- ثانيا: مشروع قانون رقم 16.05 يتعلق بالتصفيات للفترة الممتدة من فاتح يوليو إلى غاية 31 سبتمبر 2000.

- ثالثا: مشروع قانون رقم 56.05 يتعلق بتصفيات ميزانية السنة المالية 2001.

- رابعا: مشروع قانون رقم 32.06 يتعلق بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.06.386 الصادر في 2 رجب 1427 يوليوز 2006 المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.

- خامسا: مشروع قانون رقم 13.06 يتعلق بمجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات.

- سادسا: مشروع قانون رقم 08.06 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق المملكة المغربية على الاتفاق الدولي لعام 2005 لزيت الزيوت وزيت المائدة ،الموقع بجنيف في29 أبريل 2005 وعلى الملحق(أ) و(ب)و(ج) .

– سابعا: مشروع قانون رقم 33.05 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 27 ماي 2005 بين البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وحكومة المملكة المغربية، بشأن إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية فوق تراب المملكة المغربية.

– ثامنا: مشروع قانون رقم 19.06 يتعلق بالتصاريح الإحصائية لأجل إعداد معطيات عن المبادلات الخارجية وميزان الأداءات ووضعية المغرب الخارجية.

– تاسعا وأخيرا: مشروع قانون رقم 41.06 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2002 . وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة في إطار إحاطة المجلس علما لفريق العهد، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بجريمة يندى لها الجبين، وهي جريمة الاعتداء الوحشي على مستشار برلماني من فريق العهد، السيد يحيى يحيى، بحيث تعرض هذا الأخير بتاريخ 8 أكتوبر 2006، وفي خرق سافر لكل المقتضيات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تعرض لإعتداء شنيع من طرف أجهزة الأمن بمليلية المحتلة، بحيث هجمت عليه بمقر إقامته 6 عناصر من شرطة مليلية، وانهالوا عليه بالضرب والشتم، إلى أن أصيب بغيبوبة نقل على إثرها إلى المستشفى، حيث خضع لعمليتين جراحيتين،الأولى على مستوى العين، والثانية على مستوى البطن. ومكث بالمستشفى ثلاثة أيام مقيدا بالأصفاد دون أن يتمكن من الاتصال بمحاميه، ولقد عاين المواطنون هذه المشاهد عبر التلفزة المغربية الآن، في هذا اليوم.

هذا الاعتداء الذي يشكل منزلقا خطيرا في تعامل سلطات مليلية المحتلة مع برلماني مغربي، كان سببه الغير المباشر لممارسة هذا الأخير لحقوقه الطبيعية المعترف بها، كحرية الرأي والتعبير ومواقفه المعروفة بخصوص قضية وحدتنا الترابية. فهو لم يدخر جهدا و لم يتوان يوما في الدفاع عن القضايا الوطنية، وخصوصا مغربية مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، بحيث قام خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بمجهودات دبلوماسية جبارة في هذا الاتجاه، انطلاقا من موقعه كرئيس لمجموعة الصداقة المغربية الإسبانية بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره الاسباني.

وللإشارة، فهذا الاعتداء يشكل نموذجا لما يتعرض له كل يوم المواطنون المغاربة المقيمون بمليلية.

وإننا السيد الرئيس إذ نؤكد من خلال هذا المنبر على تضامننا المطلق مع السيد يحيى يحيى، نعرب كذلك عن تأييدنا لحقه المشروع في رد الاعتبار، ونناشد السلطات المغربية وكافة القوى الحية والهيئات والمنظمات الحقوقية والصحافة والمجتمع المدني من أجل اتخاذ المواقف المناسبة لهذا الحدث الخطير، الذي يمس بحرمة البرلماني والمؤسسة البرلمانية ككل، بالصداقة المغربية الإسبانية.

وبهذه المناسبة، نناشدكم السيد الرئيس من أجل تداول هذه القضية في مكتب المجلس، واتخاذ التدابير اللازمة لإنصاف المعني بالأمر، ورد الاعتبار له كما نهيب بالسادة رؤساء الفرق وأعضاء المكتب ورؤساء اللجن وكافة مكونات المجلس للوقوف إلى جانب أحد أعضاء مؤسستنا الموقرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الرئاسة بدورها تتضامن مع المستشار المحترم، وتدعو الحكومة لإعطاء الأهمية القصوى في تتبع هذا الملف، الذي أتمنى أن لا يعكر العلاقات القائمة والطيبة التي توجد بين المغرب وإسبانيا.

ننتقل إلى إحاطة المجلس علما، وردت من فريق الاتحاد الدستوري، الكلمة للسيد الرئيس فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 128 نحيط المجلس علما بأمر طارئ.

لقد عانى المواطنون بمدينة تنغير بإقليم ورزازات من كارثة طبيعية يوم الجمعة، السبت والأحد، حيث تسببت الأمطار الطوفانية

التي تساقطت بالمدينة إلى انهيار 171 منزل سكني، مما أدى إلى تشريد 2000 من المواطنين، رجال، نساء، أطفال، شيوخ. وهم يعيشون في العراء وفي ظروف، أبسط ما يقال عنها أنها مأساوية.

وأمام ضخامة الخسائر، لم تسعف التدخلات التي قامت بها المصالح المحلية، من سلطات ومنتخبين في التغلب على الأوضاع المزرية التي فرضتها الطبيعة على المواطنين، ولم يسجل سوى حضور السيد عامل الإقليم وبعض المنتخبين. والخطير هو أنه حتى الآن لم يتدخل أي مسؤول حكومي مركزي.

السيد الرئيس،

لقد سبق أن رفعت مجموعة من الملتمسات من طرف المنتخبين بالجهة إلى الحكومة، تطالب بإنشاء سد على واد تيدغة لتجنب السيول التي تحدثها الأمطار كل سنة، إلا أن هذه الملتمسات لم تحظى للآن بالآذان الصاغية لدى هذه الحكومة. ولهذا فإننا نهيب بالحكومة إلى التدخل السريع لإنقاذ المنكوبين ولمعالجة ما يمكن معالجته. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة.

أعتذر، بالفعل كان حصل الاتفاق على أن المجلس سيكتفي بإحاطتين اثنتين، ولكن لكم الكلمة السيد رئيس الفريق لإحاطة المجلس علما، وأعتذر عن إغفال هذا.

المستشارة السيدة خديجة زومي:

السيد الرئيس،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

بناء على المادة 128 من النظام الداخلي، فإنني أتدخل باسم الفريق الاستقلالي لإحاطة المجلس الموقر بطارئة يجب التدخل فيها فورا وعاجلا، وهي أن العمال ناضلوا من أجل تحقيق مكتسبات اجتماعية من ضمنها منح الحج، ولما جرت القرعة بجميع المعامل بالمغرب، وحظي أكثر من 300 أو 400 عامل بهذه المنحة، فوجئوا بأن العمالات ترفض ذهابهم، لأنهم لن يؤخذوا في القرعة.

هل العمال سيخضعون لقرعتين؟ وإن كان كذلك كان من الواجب أن يحاطوا علما قبل فوات الأوان. وإننا لنسجل بمرارة أن يحرم مجموعة من العمال لا يمكن ان يذهبوا إلى الديار المقدسة لو فاتتهم هذه المنحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وعددها سبعة عشر.

9 منها آنية، موجهة إلى كل من قطاعات: الاتصال، التجهيز والنقل، التربية الوطنية.

8 منها تهم قطاعات: التربية الوطنية والتجهيز والنقل والعدل والتشغيل، كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية.

الأسئلة الآنية: السؤال الأول يتعلق بوضعية الأمازيغية في مجال الإعلام والتواصل للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، محمد تالموست، جناح عبد العزيز، العربي خربوش، سيدي محمد أخطور، أحمد الطاهري، أحمد الرحموني، الحسن أكوجكال، محمد الزعيم، محمد تاضومانت، محمد صالح قميزة.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا، الأستاذ أوعمو، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يشرفنا أن نفتتح انطلاق جلسات الأسئلة الشفهية لهذه الدورة بموضوع له أهمية قصوى، يعتبر من الطبيعة قضية وطنية كبرى، ألا وهو القضية الأمازيغية، هذه القضية التي تعتبر إحدى التوابث، وإحدى مكونات الهوية الوطنية المغربية، والتي تميز الأمة المغربية في ثقافتها وأعرافها وتقاليدها، وحتى في أنماط وطرق تفكيرها.

هذه القضية التي خصها صاحب الجلالة بقوله في الخطاب الافتتاحي لهذه الدورة يوم 13 من أكتوبر الماضي،بقوله:" وبفضل هذا المنهج القويم تمكننا والحمد لله من تحقيق إصلاحات جريئة

ومكاسب مشهود بها في القضايا الكبرى للأمة، وفي طليعتها اعتماد مدونة رائدة للأسرة وتعزيز حقوق الإنسان في إطار المصالحة والإنصاف، وإعادة الاعتبار للأمازيغية."

فمنذ خمس سنوات عن خطاب أجدير الذي حدد الفلسفة وأصول ومرجعية هذا المشروع، هذه القضية الكبرى ومرجعيتها إلى إحداث المعهد الملكي الأمازيغي، وما تلى ذلك من أشغال هامة وجريئة جدا، التي قام بها هذا المعهد سواء في صيغته الأولى أو في الثانية، إلا أننا وما وقع كذلك من اتفاقيات مع الحكومة، بين هذا المعهد والحكومة ودفاتر التحملات، إلا أن الرأي العام يلاحظ أن إلى حد الآن ما زال نوع من الخجل في عمل الحكومة في هذا المجال. مازال هناك نوعا من البطء. مازال هناك نوعا من التردد، لم نستطع بعد الوصول إلى عمق خطاب أجدير في زمن مر عليه خمس سنوات.

فهذا البطء وهذا التراخي يتجلى في تساؤلات مشروعة -السيد الوزير- حول مدى إدراك الحكومة لأهمية السياسات العمومية وتفعيل التعليمات الملكية والاتفاقيات المبرمة في هذا المجال، ويتجلى كذلك في مدى وجود أو رفع العوائق التي تحول دون إنجاح الأوراش التي فتحت لإعادة الاعتبار للبعد الأمازيغي في الهوية الوطنية، ويتجلى كذلك هذا التراخي- سيدي الوزير- في غياب الترتيبات الجريئة على مستوى السياسات العمومية في مجال رد الاعتبار للأمازيغية، ويتجلى أخيرا كذلك هذا البطء في سيرورة إدماج الأمازيغية في الإعلام العمومي وعدم تفعيل دفتر التحملات.

سيدي الوزير،

الجانب الإعلامي لهذه القضية له أهمية قصوى. ما شهدناه خلال رمضان مما يسمى بالفكاهة التلفزيونية، فيه ما يسيئ إلى قيم الإنسان المغربي، وتسخير مظهر الإنسان المغربي واختزاله في أشياء غير مقبولة.

ثم -السيد الوزير- الإتفاقيات الجارية في هذا المجال تتحدث عن 30% للتغطية الإعلامية وتحصيل.. تمكين الشعب المغربي من التمتع بما أنتجه من قيم أصيلة في إنتاج مختلف الأجناس الأدبية الأمازيغية.

هذا الشعب لم يرى منه، أظن لم يصل بعد حتى إلى 15%، فهناك قنوات لم تجد بعد الأمازيغية الطريق إليها، ثم أين نحن من 30%؟ وأخيرا أين نحن من القناة الأمازيغية التي جاءت ضمن هذه الاتفاقية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. قبل إعطاء الكلمة للسيد الوزير، أرجو من الإخوة المستشارين والسادة أعضاء الحكومة أن يكيفوا تدخلاتهم حسب الوقت المخصص، حتى لا يضيع حق الآخر، لأن هناك تغطية إعلامية يرجو السادة المستشارين أن يستفيدوا منها جميعا. ولهذا المطلوب من الإخوان الحفاظ على الوقت.

الكلمة للسيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد نبيل بن عبد الله وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد بداية أن أشكر السادة المستشارين، السيد رئيس فريق التحالف الإشتراكي على هذا السؤال، الذي ربما يستجيب كذلك لقضية آنية تتداولها عدد من وسائل الإعلام، وعدد من الصحف المغربية، وعدد من الأوساط الجمعوية التي تعنى بقضية الأمازيغية ومكانة الأمازيغية في بلادنا.

والسؤال الذي طرحتموه يتضمن في كثير من فقراته عدد من الأمور التي استخرجت ربما مما يستمع إليه هنا وهناك، من أمور حول تطورات هذه الأمازيغية أو هذه القضية الأمازيغية. أول ما يمكن أن أقول هو أنه يجب أن نؤكد على شيء ثابت أساسي في البداية، وهذا الشيء الثابت والأساسي هو أن للحكومة المغربية موقف واضح من قضية الأمازيغية ومن ضرورة إدماج هذا المكون الثقافي المجتمعي الأساسي من الأمة المغربية في كل القطاعات، وعلى رأسها في المجال الإعلامي المغربي.

الإرادة السياسية التي توجد من وراء هذا المسار لا يمكن لأحد أن يشكك فيها، ولا يمكن لأحد أن يشكك في كون وزارة الاتصال التي أتشرف بالإشراف على مسؤوليتها اليوم يمكنها أن تتأخر عن

هذا الركب، أو أن تسير في اتجاه معاكس للطموحات المعبر عنها من قبل المجتمع المغربي، وأساسا من المكونات الجمعوية الأمازيغية ومن إرادة ملكية سامية معبر عنها في خطاب أجدير، والذي أصبح يشكل مرجعية أساسية بالنسبة للجميع اليوم. ليس هناك أي إمكانية للتشكيك في هذا الأمر ويجب أن ننطلق من إرادة بناءة مشتركة، وإلا لا مجال للعمل طالما هناك غياب للثقة وللمصداقية المتبادلة من كافة الاطراف المتدخلة في ذلك.

الآن، بالملموس، يجب أن نؤكد على أنه بالنسبة للأمازيغية، كانت تقتصر في لحظة ما على 12 ساعة في البث في الإذاعة منذ زمن بعيد، وعلى نشرة إخبارية زوالية بلهجات ثلاث لمدة معينة، ثم بسعي إلى توحيد اللغة المستعملة انطلاقا من إرادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، هذا ما كانت تحتوي عليه الأمازيغية في سنة 2002، عندما أتت هذه الحكومة ليس إلا. هذا ماكانت تحتوي عليه الأمازيغية، وهذه مكانة الأمازيغية.

الآن شرعنا منذ مدة في إدخال عدد من الفقرات الجديدة التي لم نكن نراها في التلفزة المغربية، ولم نكن نستمع إليها في الإذاعة، بحيث أن الإذاعة استطاعت أن تمدد فقرة البث من12 ساعة إلى 16 ساعة، ونحن بصدد الاشتغال من أجل الوصول إلى 24 على 24 من البث باللغة الأمازيغية هذا مسألة أولى.

مسألة ثانية، هو أنه لأول مرة شاهدنا في التلفزة المغربية وفي القناة الثانية أشرطة سينمائية باللغة الأمازيغية. لأول مرة دخلت بالتلفزة المغربية عدد من المسرحيات باللغة الأمازيغية. لأول مرة في القناة الأولى وفي القناة الثانية كانت هناك سهرات فنية بالكامل ناطقة بالأمازيغية، وتعنى بالثقافة الأمازيغية، سهرات فنية، يعني يوم السبت بكاملها، هذا كمحاولة أولى.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عدد من البرامج ناطقة بالعربية لكنها تتحدث عن الثقافة الأمازيغية، وهي برامج تيفاوين وبرنامج أمودو، لأول مرة كذلك أدخلنا هذه البرامج، وبعد ذلك اشتغلنا على أساس دفاتر تحملات، وانطلاقا من القانون، القانون الذي صادقتم عليه، والذي يقول أنه من الضروري أن تكون هناك عناية بالثقافة الأمازيغية وبالتنوع الثقافي المغربي، واشتغلنا كذلك من دفاتر التحملات التي تتضمن الآن التزامات أصبحت قانونية معمول بها لأنها صادرة في الجريدة الرسمية، سواء تعلق الأمر بالقناة الأولى وبمجموعة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أو تعلق الأمر بالقناة الثانية، ما هي هذه الالتزامات؟ هذه الالتزامات هو أن يكون هناك – بالإضافة إلى ما قلته– برنامج يومي بالأمازيغية في القناة الأولى، برنامج أسبوعي بالأمازيغية في القناة الأولى كذلك، 12 شريط مصور، ضرورة بث 12 شريط سينمائي بالقناة الأولى، بالإضافة إلى عدد من المسرحيات والسهرات وعدد من البرامج التي تعنى باللغة العربية بالمسألة الأمازيغية.

بالنسبة للقناة الثانية التي كان ينعدم فيها الحضور الأمازيغي، أقول ينعدم، اليوم نحضر في شهر نونبر لنشرة إخبارية لأول مرة في هذه القناة، برنامج يومي لأول مرة فهي هذه القناة، برنامج أسبوعي لأول مرة في هذه القناة، بالإضافة إلى بث عدد من الأشرطة، وبث عدد من المسرحيات، وبث عدد من السهرات الفنية بالأمازيغية.

بقي أن أقول بأنه بالإضافة إلى ذلك، وهذا الشيء خارج من دفاتر التحملات، أخذنا على عاتقنا في وزارة الاتصال بمساعدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أن نحدث قناة ناطقة بالأمازيغية، قناة بكاملها تبث طيلة اليوم باللغة الأمازيغية، وبالطبع ستعنى بالقضايا الأمازيغية.

في موضوع 30،% أريد أن أؤكد لكم بأنه ليس هناك أي التزام مكتوب من أي كان بأنه شي 30% غادي ندوزوها في القناة الوطنية أو في القناة الثانية. هذا ما كاينش. هذا خطاب يستعمل من قبل البعض لهم الحرية في ذلك، لكن أقول لكم بأنه ما كاينش قناة تلفزية عبر العالم، اللي تتمشى بهذه الطريقة واللي فيها70% بواحد اللغة وبواحد المنظور و30% بمنظور آخر. كاين قنوات متخصصة، وهذا ما سنسير به في المغرب، ويمكن لي أن أؤكد لكم بأن الإرادة السياسية ستجعلنا ننفذ ما اتفقنا عليه، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لقد استنفذتم السيد المستشار ما خصص لكم في الشرح وفي الرد.

إذن، اسمحوا لي ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى قطاع التربية الوطنية. الأسئلة الموجهة عددها خمسة.

السؤال الأول الآني موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول الإصلاحات الجامعية للمستشارين السادة: فوزي بنعلال، بنجيد الأمين، اسماعيل قيوح، عبد الغني مكاوي، محمد كريمين، محمد أبو الفرج، سعد بترروال وخديجة زومي, الكلمة للأستاذة خديجة زومي.

المستشارة السيدة خديجة زومي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارون المحترمون،

إن نجاح مشروع الإصلاح الجامعي رهين دون شك بوجود إدارة مؤهلة ومواكبة لتعزيز موقع الجامعة داخل نسيجها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، زيادة على ضرورة النهوض بالبحث العلمي لإعطاء المصداقية للشهادات الجامعية، كما أن الجامعة اليوم هي مطالبة بأن تتحول إلى فضاءات للتواصل، بغض النظر عن الإكراهات الإدارية واللوجيستيكية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على وتيرة تطبيق الإصلاح الجامعي.

من هنا نقول السيد الوزير: هل هناك استراتيجية واضحة المعالم لتأهيل الجامعة المغربية، لكي تحظى بموقع متميز وطنيا وكذا دوليا؟ هل هناك استراتيجية لإيجاد النصوص والمساطر الكفيلة بتأهيل الإدارة وتوفير سبل التحفيز لاستقطاب الكفاءات العملية لضمان انخراط الأستاذة والطلبة في مسلسل الإصلاح؟ وهل توفرون مسالك واضحة للأقسام التحضيرية الخاصة بالبيولوجيا والعلوم الفيزيائية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك. الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي للإجابة عن السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد الحبيب المالكي، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا لي أن أهنأكم السيد الرئيس، وأن أهنئ السادة أعضاء المكتب، وكذلك السيدة والسادة المستشارين الذين التحقوا بهذا المجلس الموقر، وأن أهنأ السادة رؤساء الفرق، وكذلك السادة رؤساء اللجان الدائمة.

بطبيعة الحال أكدت السيدة المستشارة على نقطة أساسية تتعلق بالإطار والتوجه الاستراتيجي اللذين يتحكمان في حركية إنجاز الإصلاح. وأقول للسيدة المستشارة أننا ننطلق من المرجعية الوطنية والمتمثلة في الميثاق الوطني للتربية التكوين، لكن نجتهد على مستوى إيجاد الصيغ والوسائل الضرورية، لإعطاء المحتوى المناسب للإصلاح. وأذكر بأن الجامعة المغربية تعيش سنتها الرابعة في حركية إنجاز الإصلاح، حيث - كما تعلم السيدة المستشارة- تخرج أول فوج من المجازين الذين لهم نفس الحقوق مقارنة مع المجازين السابقين، خلافا لما يقال أحيانا ويكتب أحيانا، وكذلك بمناسبة الدخول الجامعي انطلقنا في إنجاز المرحلة الثانية والمرتبطة بفتح آفاق جديدة بالنسبة للمجازين، وذلك من خلال إحداث أزيد من 300 ماستر، تهتم بكل ماله علاقة بالحاجيات الجديدة للاقتصاد الوطني، وكذلك تهتم بمن يريد أن يتابع دراسته العليا في مجال البحث.

بطبيعة الحال الأقسام التحضيرية، التي تعتبر حلقة وصل بين قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي، نعتبر أن هذه الحلقة هي حلقة محورية لأنها تساعدنا على تكوين النخبة، وذلك من إعطائها الفرصة ومنحها كذلك الوسائل لتدرس في ظروف عادية. والسيد الرئيس، نخبركم أننا سنخصص اعتمادات جد مهمة في إطار مشروع ميزانية 2007،

واسمحوا لي أن أتقدم باقتراح عملي بسيط جدا، وهو تقليد، وذلك من خلال تنظيم لقاء في سياق العمل الذي ستقوم به اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية، وخاصة التعليم لتقديم كل التوضيحات وكذلك كل الجوانب الدقيقة الخاصة، من جهة بالدخول، وكذلك بما توصلنا إليه في مجال تطبيق الإصلاح. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب للأستاذة.

المستشارة السيدة خديجة زومي:

السيد الوزير، نحن نحيي طبعا أن تقوى ميزانية التعليم، لأن التعليم هو أساس كل ما يوجد، من اقتصادي واجتماعي إلى غير ذلك، ولكن حين أتحدث عن الإصلاح الجامعي، فدون شك فإنني لا أتحدث عن عدد الخريجين. فعندما نتحدث الخريجين، سيتخرجون ليفعلوا ماذا؟ حتى إن استوردنا الأسماء marketing كذا إلى غير ذلك، هل سوق الشغل المغربي متلائم مع ما هو موجود؟ ثم هل الإصلاح الجامعي هل هو تنظيم الوحدات؟ ثم هل هناك أساتذة بالقدر الكافي لتنظيم هذه الوحدات ومسايرة هذه الوحدات، في الوقت الذي لا نجد فيه أساتذة كافين حتى لنظام l'amphie ؟ !

إذن لا يمكن أن نقول الوحدات فيها 30 و20 وهذا ، ونقولو راه كاين الناس، إذن كاين شي تيقرا و شي ما تيقراش، ثم أقسام تحضيرية مميزة وأقسام تحضيرية مهمشة ثم بغينا نوضعوا التعليم الثانوي ونزيدوه في الأقسام التحضيرية، حتى بالنسبة للأدبيين حتى بالنسبة لكل شيء، في حين واحد الوقت كنا تنعرفوا الأقسام التحضيرية كاينة يالله في العلوم الرياضية ! دابا ولات في كل شي، ولكن حتى شي آفاق ماكاينة ! كان بإمكاني أنني نعرف آشنوهما الآفاق اللي كاينة في الأقسام التحضيرية، ولكن اقتراح السيد الوزير وجيه وهو أننا سنلتقي في اللجنة وسيطول الحديث، وسوف نتحدث في هذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك. إذن ، نقطة نظام؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بلحسان:

السيد الرئيس، من خلال الممارسة، كنشوفو الأخت اللي تدخلت الاسم ديالها ما كاينش في السؤال، بغينا نتعرفو على إسم الأخت باش نعرفوها.

السيد رئيس الجلسة:

توصلنا بالإستدراك من طرف السيد رئيس الفريق، ولقد أدرج اسمها في لائحة السادة المستشارين اللذين طرحوا السؤال.

على كل حال السيد الوزير يكتفي بتدخله الأول.

إذن ننتقل إلى السؤال الآني الثاني، موجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول الملفات العالقة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد الهبطي، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن الطالب، أبو بكر عبيد، عبد السلام خيرات، بوشعيب هيلالي. فليتفضل أحد السادة المستشارين. الأستاذ الهبطي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

السؤال الذي نتقدم به اليوم يتعلق بموضوع الموارد البشرية، وأساسا جانب الحوار الاجتماعي حول مجموعة من الملفات التي تهم نساء ورجال التعليم، والتي لم تعرف طريقها بعد إلى الحل النهائي، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر ملف الأساتذة العرضيين الحاصلين على الباكالوريا أو أقل، ومشكل إدماجهم في سلك الوظيفة العمومية كموظفين رسميين، وكاين هناك اتفاق سابق بين الوزارة والمركزيات النقابية، ثم هناك ملف المفتشين التربويين بالنسبة للمطلب المتعلق بالزيادة في التعويضات التكميلية بنسبة100%، وكذلك إحداث هيئة للمراقبة التربوية خاصة بالأساتذة المبرزين، علاوة على ملف مفتشي التعليم الابتدائي المرتبين في السلم العاشر والذين يطالبون بترقيتهم إلى السلم 11 أسوة ببقية زملائهم، وأخيرا ملف الطلبة الراسبين في امتحانات نيل دبلوم سلك التبريز والذين يطالبون بدورهم بإعادة توظيفهم كأساتذة للتعليم الثانوي التأهيلي.

أسائلكم السيد الوزير عن مآل هذه الملفات، وعن أهم الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل إيجاد الحلول المرضية لهذه الملفات العالقة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أخبر السيد المستشار، ومن خلاله، إذا سامحتم، الرأي العام الوطني، خاصة الرأي العام الوطني التعليمي بأن جل القضايا التي

ذكر بها المستشار ثم حلها، وذلك بفضل اهتمام خاص ودعم خاص للسيد الوزير الأول، وكذلك للسيد وزير المالية وللسيد وزير تحديث القطاعات العامة، حيث أن ملف المفتشين الذي طرح بإلحاح، خاصة طيلة السنة الماضية قد وجد حلا منصفا تتويجا للحوار المسؤول المثمر بين الوزارة وكل الأطراف التي تمثل هيئة المفتشين بجميع أصنافها، حيث على سبيل المثال – السيد الرئيس– ستتم ترقية المجموعة المتبقية من مفتشي التعليم الابتدائي المرتبين في السلم 10 إلى السلم 11، وذلك بصفة استثنائية و بمفعول رجعي، يبتدئ من فاتح شتنبر من سنة 2004، و كذلك سيتم إدماج الأساتذة المكلفين بالتفتيش في إطار المفتشين التربويين للتعليم الإعدادي أو التأهيلي، و كذلك قد اتخذ قرار يقضي بالرفع من التعويضات بنسبة ارتفاع تصل إلى 100%، كما نظمنا حركة انتقالية بتنسيق وتشاور مع هيئة المفتشين.

فيما يخص النقطة الثانية التي نعتبرها جميعا مهمة، تخص الطلبة الراسبين في امتحان التخرج من سلك التدريس، فقد تم التوصل بشأنهم أيضا إلى حل يقضي بالسماح لهم باجتياز امتحانات نيل دبلوم التخرج بالمدارس العليا للأساتذة، وهذا ما سيمكن الوزارة من توظيفهم.

والنقطة ألأخيرة تتعلق ب 400 عرضي الذين لا يتوفرون على شهادة الباكالوريا أو ما دونها، الآن من الممكن أن تتقدم هذه الفئة، هذه المجموعة باجتياز امتحان نيل دبلوم التخرج من مراكز تكوين المعلمين والمعلمات. لذلك من خلال هذه الأمثلة السيد الرئيس، نؤكد مرة أخرى أن الحوار المسؤول والمثمر دائما يؤدي إلى نتائج مشتركة وإلى حلول مشتركة وأنا أعتبر هذه الحلول ليست بحلول وزارة التعليم، بل كذلك حلول جميع الشركاء الاجتماعيين.

والنقطة الثانية، بأن كل القضايا العالقة الأساسية تم حلها، وأتمنى أن تتجند كل الفئات المكونة لأسرة التعليم من أجل المساهمة بكيفية أقوى، أقول أقوى، حتى نرفع من مردودية منظومتنا. وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الوزير على مجمل التوضيحات التي تقدمتم بها، نحن نسجل بارتياح هذا التقدم الحاصل في تسوية ومعالجة مجموعة من الملفات العالقة، في إطار الحوار الذي يجمع الوزارة التي تشرفون عليها مع المنظمات النقابية، إلا أننا نغتنم مناسبة طرح هذا السؤال لإثارة انتباهكم لبعض القضايا العالقة، والتي تكتسي في نظرنا صبغة لا معقولة، أثير انتباهكم، السيد الوزير، أن هناك مجموعة من المدرسين الذين أخرت ترقيتهم، ومنهم من ينتظر ترقيته من سنة 2001، ولحد الساعة لم تعالج وضعيتهم.

أثير انتباهكم كذلك للمدرسين الذين أحيلوا على المجالس التأديبية لسبب من الأسباب. ورغم أن المجلس التأديبي يعيد لهم الاعتبار بكيفية ما، إلا أن رواتبهم لازالت متوقفة، وعندنا حالات اللي كتوصل حتى ل 5 سنوات. نتساءل، هل من المعقول أن ينتظر موظف ويشتغل لمدة 5 سنوات؟

كذلك تم إغفال مجموعة من العرضيين، إدماج مجموعة من العرضيين على أساس أن يدمجوا في 2001 وأجل إدماجهم إلى 2005. ولازالوا ينتظرون تسوية وضعيتهم إلى حدود الساعة.

وأخيرا أختم بوضعية موظفي ومستخدمي القطاع المشترك، لأنه لا يمكن أن نستثنى وضعية هؤلاء الموظفين من قطاع التربية الوطنية، بحيث أن مطالب هذه الفئة لازالت ترواح مكانها.شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس. أنا سجلت كل النقط اللي تمت الإشارة إليها من طرف السيد المستشار، وسنعمل على إيجاد الحل المناسب في أقرب وقت ممكن. بقيت النقطة المتعلقة بالقطاع المشترك، هذا مشكل أفقي يهم قطاعات حكومية أخرى ، لكن في إطار التنسيق بين كل القطاعات الحكومية، سنعمل كذلك على التسريع بالوتيرة لإيجاد حل منصف للعاملين بهذا القطاع، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن نواصل دائما مع الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها 4. ثلاثة منها آنية. والرابع عادي. تصب كلها في موضوع واحد، ويتعلق الأمر بالدخول المدرسي والجامعي.

نستأذنكم، نظرا لوحدة الموضوع، للاستماع أولا لعروض السادة المستشارين المتعلقة بها، قبل الاستماع إلى أجوبة السيد الوزير عنها. إذن السؤال الآني الثالث موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، في موضوع الدخول الجامعي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد أبو الفرج، الحاج الطاهر الفيلالي، عبد الغني مكاوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات و السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، من المعلوم أن الإصلاح الجامعي الذي دخل حيز التطبيق يعرف عدة مشاكل، من أهمها الخصاص على مستوى بعض الكليات وعدد الأساتذة، بالإضافة إلى ما تسجله الأحياء الجامعية من خصاص في الإيواء، وما يعانيه بعض الطلبة في المدن من مشاكل النقل، الشيء الذي يجعلنا نسائلكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها من أجل التغلب على المشاكل المطروحة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هناك سؤال رابع في نفس السياق حول الدخول المدرسي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، فوزي بنعلال، العربي المحرشي، مصطفى القاسمي، بنعيسى بتروال. الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

إن الدخول المدرسي وكالعادة قد عرف اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من طرف الوزارة، لكي تتم في ظروف جد مرضية، إلا أنه يلاحظ مع الأسف — الإبقاء على ظاهرة الاكتظاظ في بعض المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى الخصاص المسجل على مستوى بعض الأقاليم في عدد في المعلمين وأساتذة التعليم الإعدادي والثانوي، وعليه نسائلكم السيد الوزير بما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها بصفة استعجالية لمعالجة الأوضاع الحالية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السؤال الآني الخامس في نفس الموضوع حول الدخول المدرسي 2006-2007 للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، عبد الله عباد، محمد المنصوري، عبد الحميد بن علوش، سفيان القرطاوي، عبد اللطيف اسطمبولي. الكلمة للمستشار المحترم السيد عابد شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر التعليم من الركائز الأساسية لتقدم البلاد ،ولذلك فقد تم بذل مجهودات جبارة للرقي به وتطوير وتحسين جودته، إلا أننا مع ذلك مازلنا نلاحظ بأن الدخول المدرسي لهذه السنة يعرف هو الآخر نفس المشاكل القديمة الجديدة التي ترافق كل دخول مدرسي، سواء على مستوى بنيات الإستقبال وتضخم التلاميذ في الأقسام والنقص من أطر الإدارة التربوية والأعوان أو ضعف — السيد الوزير- تغطية الجماعات القروية بالتعليم الثانوي والإعدادي والتأهيلي.

وفي ظل هذه الصعوبات التي رافقت الدخول المدرسي 2006 - 2007 نود — السيد الوزير- أن نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الصعوبات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السؤال الموالي، يتعلق بالدخول المدرسي والجامعي لموسم 2006-2007 للمستشارين المحترمين، السادة: محمد طريبش،محمد الكور، سعيد التدلاوي،عبد الصمد عرشان،مولاي ادريس العلوي، الميلودي عفوت، العربي الهرامي، محمد البطاح، أحمد الديبوني، أحمد الشرقاوي،سعيد كمال، محمد عبدو عز الدين،

عبد السلام أحدوش. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال. المستشار المحترم الأستاذ محمد طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

هذا السؤال له نفس المضمون المتعلق بالدخول المدرسي الجامعي والابتدائي والثانوي والإعدادي، ويتمحور خصوصا حول المشاكل التي يتعرض لها هذا الدخول المدرسي خلال هذه السنة، ثم هناك أيضا، تزامن ذلك مع تنظيم السيد الوزير لندوة صحافية، استعرض من خلالها الخطوط العريضة التي مر منها الدخول المدرسي والجامعي،و أمام ذلك نسائل السيد الوزير عن الأجواء التي مر فيها الدخول المدرسي لموسم 2006 -2007؟ وعن الترتيبات والإجراءات التي قامت بها وزارتكم الموقرة في هذا الدخول المدرسي الجديد؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الآن أعطي الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي، للجواب على الأسئلة المتعلقة بالدخول المدرسي والجامعي في حدود 12 دقيقة.

السيد الحبيب المالكي، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، أنا أسجل مع السيدات والسادة المستشارين بعض الاختلالات، وأقول كذلك بعض الاختناقات الملحية، والمتمثلة كما جاء في عدد من الأسئلة، متمثلة في ظاهرة الاكتظاظ وكذلك في نقص الأطر التربوية، خاصة المناطق التي تنعت – لا أدري لماذا؟ !- بالمناطق الصعبة، وكذلك نقص في التأطير الإداري وفي الأعوان، كل ذلك لا يمكن إلا أن نسجل، محليا أقول، ما جاء من أسئلة السيدات والسادة المستشارين. وأقول لكم بكل صدق: "هذه كلفة حركية إنجاز الإصلاح" لأن كيفما كانت الوسائل، كيفما كانت المجهودات، لابد من ثغرات أعترف بها، هنا وهناك، ولكن الأهم من ذلك هو أن الإصلاح ينجز بكيفية ترتكز عن التدرج، وذلك من خلال توسيع دائرة الإنخراط ودائرة المتدخلين، والإقتناع الجماعي بأهمية هذا الإصلاح وبضرورة إنجاح هذا الإصلاح.

انطلاقا من ذلك، السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أذكر بما ميزالدخول المدرسي والجامعي لسنة 2006-2007، والكل يعلم وتابع، بطبيعة الحال، حدث وطني نعتبره مهم في مسار بناء المدرسة المغربية الجديدة، وفي مسار بناء الجامعة المغربية الجديدة، وذلك من خلال تنصيب، من طرف صاحب الجلالة للمجلس الأعلى للتعليم، هيئة دستورية استشارية تمثيلية، أنا متأكد أن هذه الهيئة الدستورية الاستشارية على إيجاد واقتراح والاجتهاد في إيجاد حلول تساعدنا على معالجة هذه الثغرات وهذه الاختلالات.

وكذلك اسمحوا لي، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، بالتذكير بأن ما ميز كذلك الدخول هو الشعار الذي رفعناه والمتمثل في الأسرة والمدرسة معا من أجل بناء الجودة، وفي ذلك دلالة بسيطة، لكنها أساسية مؤكدا أن المدرسة بدون تفعيل دور الأسرة المغربية لا يمكن أن تقوم بما يجب أن تقوم به وأن تتحمل لوحدها كامل المسؤولية. وأقول كما أذكر بذلك في عدة مناسبات: "إذا كانت الوزارة مكلفة بالتربية الوطنية، فالأسرة مكلفة بتربية بناتنا وأبنائنا"، وهذا التفاعل الإيجابي هو الذي سيساعد على التصحيح وعلى التأطير وعلى المراقبة، وسيساعد ،بطبيعة الحال، على خلق حد أدنى من الشروط لنقترب جميعا من الجودة.

وفي هذا السياق لابد من التذكير، السيدات والسادة المستشارين، بكيفية موضوعية أننا من خلال الدخول الحالي، الجميع ساهم في تعميق وتوسيع دمقرطة التعليم ببلادنا، لأول مرة منذ65 وصلنا إلى أزيد من 4 ملايين من التلاميذ المسجلين بالابتدائي، و50% من المسجلين في الابتدائي يوجدون بالوسط القروي، وهذا تحول مهم، وما نطمئن إليه رغم المشاكل التي أثيرت هو أن هذا المسلسل المتمثل في تعميق وتوسيع دمقرطة التعليم وصل إلى التعليم الثانوي الإعدادي، حيث أن أكبر نسبة الآن سجلت بالنسبة للتعليم الثانوي والإعدادي وهي 10% من الزيادة في عدد التلاميذ المسجلين

بالثانوي الإعدادي، وأزيد من 70% من الإحداثات الجديدة الخاصة بالثانوي الإعدادي وحتى الثانوي التأهيلي توجد بالوسط القروي، لأننا نعتبر أن توسيع بنيات الإستقبال على مستوى التعليم الثانوي بالوسط القروي سيساهم في دعم حركية إنجاز الإصلاح.

وكذلك اسمحوا لي ،السيد الرئيس، أن أذكر بالدعم الاجتماعي، حيث رفعنا من قيمة المنحة الدراسية، 700 درهم مقابل 285 درهم. طبعا ارتفاع محدود، لكن هذه المنحة لم تتغير منذ أزيد من 20 سنة، وفي نفس السياق وضعنا برنامجا خاصا بتأهيل الداخليات وبإحداث داخليات جديدة خاصة بالوسط القروي.

بطبيعة الحال هناك نقص بنيوي، أقول نقص بنيوي، يتعلق بالأطر التربوية، عدد خريجي هذه السنة 2005-2006 الذين التحقوا بمؤسساتهم بمناسبة الدخول المدرسي2006-2007 لا يتجاوز 4625. ونحن في حاجة إلى أكثر من ذلك. هذا ما يسبب أحيانا في بعض الأماكن، وخاصة في المناطق الصعبة أو المناطق النائية التي هي بالنسبة لي قريبة جدا منا لأسباب متعددة، هذا ما يفسر لماذا أحيانا هناك ظاهرة الاكتظاظ.

فيما يخص الدخول الجامعي، السيد الرئيس، وأختم، ملاحظة أساسية، تتعلق بانفتاح الجامعة على محيطها، وذلك تنفيذا لمقولة أصبحت سائدة هنا وهناك:" أن الجامعة تساهم في صنع العطالة ". أنا لازلت أنتظر أمثلة ملموسة تؤكد بأن الجامعة المغربية تساهم في صنع العطالة. أنا أقول، السيد الرئيس،علينا كممثلين للأمة أن ننهج تحليلا شموليا، وأن تتجه كذلك للاقتصاد الوطني، ما هي الإمكانات لاستيعاب الأطر وخريجي مؤسسات التعليم العالي؟ وما هي وتيرة النمو؟ هل وتيرة النمو في مستوى ما يجب أن نطمح إليه جميعا؟ فهذا الجانب هو الذي يشكك في مؤسساتنا التعليمية، ويساهم في خلق أزمة ثقة في مؤسساتنا التعليمية.

هذا لا يعني بأن الجامعة المغربية ومؤسسات التعليم العالي لا يتحملون جزءا من المسؤولية، لا المسؤولية الكاملة وفي هذا السياق، السيد الرئيس، ننهج الآن سياسة تعتمد الإنفتاح الكلي على الإقتصاد الوطني وعلى المحيط الإقتصادي الإجتماعي، من خلال المساهمة في إنجاح سياسات قطاعية جديدة، في المجال الصناعي وفي المجال السياحي، لأن طلب من الجامعة أن تساهم في ذلك، وإذا طلب من الجامعة أن تساهم في وضع وفي إنجاح هذه السياسات القطاعية، أنا متأكد أن الأشياء ستتغير.

وفي نفس السياق كذلك وضعنا عشرات من الإجازات المهنية، بارتباط مع غرف مهنية، مع جمعيات مهنية، مع شركات عمومية، شبه عمومية، وخاصة، وهذا ما جعل من الجامعة الآن تحظى بنوع من الاهتمام، لأن هناك -إذا صح التعبير- نوع من اليقظة الجديدة، فما يجب أن نقوم به إزاء مؤسسة نعتبرها جميعا من دعامات المجتمع المغربي، ومن دعاما ت الإقتصاد المغربي.

وأختم مؤكدا الجانب الإجتماعي والمتمثل في المنح وعدد المنح الهائل المحدود، ولكن إذا أخذنا بعين الإعتبار الوسائل وكذلك الطلبات، وأخبركم ،السيد الرئيس، أن نسبة الإستفادة تتجاوز90 % انطلاقا من الطلبات التي توصلنا بها، حيث أن عدد المستفيدين يتجاوز 42000 طالب. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية والأستاذ الأنصاري، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

إذا سمحتم، هناك تعقيبين في محورين أو سؤالين، الأول يتعلق بالدخول الجامعي والثاني الدخول المدرسي، ونيابة عن الزملاء الذين تقدموا بالأسئلة أود أن أساهم في هذا النقاش الحيوي، الذي جاء شيئا ما متأخرا، لأن الدخول المدرسي قد انصرم عليه أزيد من شهر ونصف لأؤكد أننا نشكر السيد الوزير، والحكومة بطبيعة الحال، على المجهودات الجبارة التي تقوم بها، من أجل تطبيق الإصلاحات التي صودق عليها في هذه القبة، سواء تعلق الأمر بالتعليم الجامعي أو التعليم الإبتدائي، إلا أن هذا لا يمنعنا من المساهمة في تحسين الأداء.

وبداية، لابد أن أؤكد أن هناك تساؤلات مشروعة تقدم بها زميلي الذي سبقني بخصوص التعليم الجامعي، وهي تهم 3 نقط أساسية تتمحور حول: أولا، الخصاص في أساتذة التعليم العالي،

حاليا بعد عملية المغادرة الطوعية وذلك بعض إطفاء الشمعة الثالثة في الإصلاح الجامعي، ودخولنا في السنة الرابعة، كما أشار إلى ذلك السيد الوزير المحترم، ثم كذلك مشكل النقل الجامعي، الذي تعرفه عدة جامعات في عدة مدن، وما يعانيه الطلبة من ذلك النقل وبالتالي الجامعة لها مسؤوليتها ومجلس الجامعة يتناقشون المسائل التربوية والمسائل التنظيمية والمسائل التأطيرية الخاصة بالطلبة والأساتذة.

ولابد أن نسمع من السيد الوزير المسؤول عن هذا القطاع، ما هي الحلول أو ما هي الاستراتيجية المرتقبة للتغلب على هذا المشكل؟ ثم كذلك الأحياء الجامعية وما تعرفه من اكتظاظ وما تعرفه من خصاص، وخاصة بالنسبة للطلبة والطالبات الذين يأتون من أماكن بعيدة للاستقرار في مقر الجامعات، مثلا جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، إذ يأتون من بعد 300 أو 400 كيلومتر وبالتالي- في بعض الأحيان- لا تكون المنحة 100%ويجدون أنفسهم في حرج كبير، إذ تلك المنحة لا تسمن ولا تغني من جوع، وليست هناك معايير محددة من حيث الكفاءة العلمية، لابد أن يراجع كذلك هذا النظام. هل هناك استراتيجية مرتقبة بالنسبة لهذه النقطة؟

أنتقل وفي عجالة لأن الوقت لا يرحم، بالنسبة للدخول المدرسي، الدخول المدرسي كذلك نحيي ما قام به السيد الوزير من أجل الحث على أن يكون الدخول في وقته، وكذلك والالتزام بالوقت، أي منذ شهر ونصف، إلا أن هذا في بعض الأماكن، وكما قال، في بعض الأماكن المحدودة، ليست استراتيجية، عرف عدة تعثرات وعدة مشاكل لابد أن نشير إليها في مجال المراقبة التي لنا على الحكومة ومن داخل هذه القبة ومن خلال الرأي العام الوطني لكي نقوم بعملنا كبرلمانيين، ومن أهمها ما تعرفه بعض المناطق من خصاص في رجال التعليم ومشكل إعادة الإنتشار، إذ كنت أخيرا بالمجلس الإقليمي للراشيدية، وفاجئني إذ قيل لي أن المدينة فيها فائض ب40 معلم ومعلمة. وخارج المدينة هناك خصاص ب140 ، إذن كأننا نتكلم عن وزارتين ! نتكلم عن مؤسستين ! لا نتكلم عن وزارة موحدة وكذلك عن معلمين ومعلمات ينتسبون إلى نفس القطاع، ويتقاضون أجورا من أجل أداء رسالة مهمة تربوية لأبنائنا وبناتنا، وذلك من أموال الشعب. لابد للوزارة أن تكون لها نظرة لحل هذه الإشكالية.

كذلك أثارني عندما سمعت أن عددا كبيرا من المؤسسات التعليمية إعدادية و ثانوية يصل عددها إلى ما فوق 140 لا تتوفر على مدير ! وتصوروا معي، كيف يمكن لسفينة أن تسير بدون ربان؟ أو سيارة بدون سائق ؟ فمؤسسة تعليمية تربوية لها مالها بالنسبة لفلذات أكبادنا تسير بدون أن يكون هناك مسؤول من الناحية الإدارية، ومعين لكي يحاسب وبالتالي عن طريق الترقيع وتعيين أستاذ أو شخص آخر في انتظار أن يعين هذا الأستاذ.

لابد أن نستمع كذلك للسيد الوزير، للإكراهات التي لديه، والإستراتيجية لحل هذه الإشكالية. ولأ نتقل كذلك إلى قضية الأقسام التي فيها تعدد المستويات. كيف يمكن لأبنائنا، في العالم القروي خاصة، أن يؤدي معلم - ما يمكن أن يكون له قلبان في جوف واحد- لابد أن يكون يتوفر على منهجية لتدريس ولتطبيق المنهج التربوي بالنسبة لمستوى واحد وليس ل 3 مستويات في قسم واحد..

بالإضافة إلى ذلك لابد، وقد تكلم السيد الوزير مشكورا على الإعداديات، وأنا من منطقة نائية ومن العالم القروي، وأعرف ما نعانيه بالنسبة للقطاع، وخاصة للإناث نظرا لغياب هذه الداخليات. وكم طالبنا في عدة مرات لإنشاء إعداديات خاصة بالبنات للتغلب على مشكل الانقطاع، إذا قلنا أن التأهيل والمبادرة الوطنية لا يمكن أن تكون ببلدنا إلا عن طريق التعليم. فلابد أن نلتفت إلى نصف المجتمع، إلى الفتاة وخاصة في العالم القروي. كذلك المنح والمطاعم المدرسية في العالم القروي التي لها دور كبير في التحفيز على الدراسة، فجل الإعداديات تتوفر على منح لا تصل إلى 50% بالنسبة للتلاميذ، فيحين أنهم يصلون، كل من مناطق نائية، والإنتقائية تخلق لنا مشكل كمنتخبين.

أنا أقترح أن تقلص نسبة المنحة على أن تعمم على الجميع، ليس العالم القروي جل أبنائه وبناته كلهم معوزون ويحتاجون إلى تلك المنحة وخاصهم يبقاوا في تلك الإعدادية طول اليوم أو في المدرسة.

بالإضافة إلى ذلك هناك مشكل الإناث المعلمات في العالم القروي، والمدارس تعرف مشاكل جمة في العالم القروي من حيث التجهيزات الأساسية، وحاشاكوم نقولها بالدارجة: "المراحيض لا تتوفر عليها المؤسسات التعليمية"، ونحن كرؤساء جماعات أردنا أن نتدخل إلى

جانب الوزارة من أجل الإسهام في بنائها، ولم نجد آذان صاغية باعتبار أن الأكاديميات لا تساهم ولا تخصص ميزانيات للمندوبين ليساهموا في نطاق الشراكة للتغلب على هذا المشكل.

كان هذا هو المنبر الوحيد الذي لدينا لإيصال صوتنا وصوت الآباء إلى السيد الوزير، أين الحكومة؟ وأعرف السيد الوزيرأنه يعمل ما في جهده والحكومة كذلك وأنه معانا وليس ضدنا، خاصة أنه ابن العالم القروي كذلك، إذن لابد أن نتناقش باستفاضة داخل اللجنة لنخرج بحلول نبلغها إلى الرأي العام لتنعكس، ونحن في السنة الرابعة للإصلاح، على التلاميذ والتلميذات وعلى الساكنة، وخاصة في العالم القروي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق العهد. الكلمة للسيد عابد شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات المحترمين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

اسمحوا لي أن اقول لكم أنني أنا وفريقي متفقون على أنكم قادرون، نظرا لكفاءتكم على التصدي لجميع المشاكل التي يعرفها هذا التعليم، إلا أننا لابد أن آتي لكم بما نحس به وتحس به ساكنة العالم القروي، إذا كان المستشار المحترم تكلم عن المديرين وغياب الأساتذة، اسمحوا لي أن أقول لكم غياب الحراس، كيف نشيد مدرسة ونأتي بكل ما تحتاج إليه وليس لها حارس؟ !

السيد الوزير، اسمحوا لي أن أقول لكم في بعض النواحي انصرف شهر أكتوبر ولم تكن هذه المدرسة جاهزة لإبتداء التعليم. لا أريد أن اطيل في الكلام، والكل يعلم مشاكل التعليم. وأنا أقول لكم أنني متيقن أنكم ستجدون كل الحلول لمواجهة هذه المشاكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لممثل فريق التحالف الوطني. في إطار التعقيب. تفضل الأستاذ اطريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس. أولا وقبل كل شيء، فالسيد وزير التربية الوطنية الذي أحاطنا بمجموعة من المعطيات المتعلقة بالدخول المدرسي وعن الإصلاحات في المنظومة التربوية، إلا أنه لم يتطرق إلى عمق المشكل الذي يتلخص أساسا في الإكتظاظ الذي نتج عنه ضم الأقسام، وهذا الضم هو ما نسميه أو نعتبره أسوأ تخطيط عرفته وزارة التربية الوطنية في الدخول المدرسي2006-2007 ، أسوأ تخطيط.

نحن نقدر الكفاءات الموجودة في وزارة التربية الوطنية. نقدر المجهودات التي تقوم بها وزارة التربية الوطنية، وزيرا وموظفين وأطرا. ولكن هذه السنة في الحقيقة مع الأسف الشديد أن هذا الضم خلف مشاكل أخرى خارجة عن الإصلاح وعلى المنظومة التربوية وعن الميثاق الوطني والتكوين، فنتائجه تعتبر ضربا لمصداقية هذا الميثاق الوطني الذي اجتمعت عليه الأمة وجعلته ميثاقا في حياتها وفي دستورها لتهتدي به، وعلى غراره تبحث عن المسار الحقيقي للمدرسة الوطنية المغربية، فكيف يعقل أن يكون الفصل الدراسي يتكون من 3 مستويات، أي ما يسمى في البيداغوجية بالأقسام المشتركة، إضافة إلى الإزدحام أي الإكتظاظ، وهذا الضم أيضا نتج عنه توفير مجموعة من رجال التعليم، وهؤلاء خلق لديهم مشاكل أخرى، محنة أخرى مادية ومعنوية وعائلية.

حنا ما تكلمناش على الدعم الاجتماعي. من بعد إن شاء الله كاين مواضيع أخرى، إن شاء الله ، غنتكلمو عليها بتوسع خلال مناقشة الميزانية الفرعية للتعليم والتربية والشؤون الثقافية والاجتماعية. وقلنا السيد الوزير، خلق هذا الضم ومشاكله ارتباك لدى الآباء والأسر ولدى رجال التعليم أنفسهم، وهذا ينعكس أساسا على المستوى التحصيلي والمعرفي للتلاميذ، ففي الوقت الذي يتطلب منا أن نشجع التعليم التكنولوجي والتقني والمعلوميات، فنحن لازلنا نتحارب مع الأبجديات، يعني أمية الأطفال الصغار في جانب الأبجديات، هذا مشكل بالنسبة للتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي.

فبالنسبة للتعليم الجامعي فهناك مشاكل أخرى، السيد الوزير، تتعلق بالأحياء الجامعية واستقطاب الطلاب للسكن، ثم هناك

إصلاح بيداغوجي شديد. هناك انتظام المسالك ثم هناك التكونولوجيا والمعرفة ثم هناك الموارد البشرية وغيرها من الأشياء التي يجب مراجعتها، وكذلك هناك حلقة مفقودة بين الجامعة وبين التعليم الثانوي، هناك شبه تواصل وإن كان لابد من التوسع في عملية التواصل بين فضاء الجامعة وفضاء الثانوي لأنه هو المدرج وهو المدخل وهو الباب للإنخراط في سلك الجامعة. هناك عدد من الطلاب لم يستفيدوا من هذا النوع من التواصل حتى يتمكنوا من رص طريقهم نحو المستقبل، نحو نوع التعليم الذي يجب أن يختاروه. وهناك مشاكل أخرى، أيضا سنتكلم عنها عند التعليم الخصوصي ومشاكله، إن شاء الله، في اللجنة لأنه لم يسعنا الوقت. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات الأربع. تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس، ربحا للوقت أنا أجدد الاقتراح اللي تقدمت به، وذلك عقد لجنة لمناقشة دقيقة لكل الجوانب التي تمت الإشارة إليها من طرف السيدات والسادة المستشارين، لا فيما يخص تدبير الموارد البشرية، فائض هنا وخصاص هناك، من المسؤول؟ وكيف يجب أن ندبر هذا الوضع؟ وكيف يجب أن نشرك المعنيين بالأمر حتى نعالج الخصاص بالفائض، وكذلك الجانب المتعلق بالنقص في التأطير الإداري.

فعلا، هناك نقص في عدد المديرين، الحراس، نحن الآن بصدد مراجعة بعض المناصب لإيجاد حلول تحفيزية أكثر، من خلال الرفع من تعويضات السيدات والسادة المديرين، لأن هذا جانب أساسي، تحمل مسؤولية، حاليا داخل مدرسة إبتدائية أو ثانوية يختلف كليا عما كانت عليه الأوضاع في السنوات الماضية، وكذلك يطرح سؤال لابد من معالجته، لكن من منظور تربوي، هل إحداث أقسام متعددة المستويات تراجع؟

أنا شخصيا قريت في الخميسات البيت الأول، كان مستوى آخر يتعلق بالبيت الثاني، وكان جو صحي فيه نوع من التلاقح، إن صح التعبير، نوع من التنافس. لذلك لا يجب أن نحكم على الأشياء بكيفية سريعة رغم أن السيدات والسادة المستشارين، في طرحهم هذا السؤال، يؤكدون على التضخم في عدد المستويات لا في تنظيم فقط مستويين.

النقل الجامعي. هل الوزارة مسؤولة عن النقل؟ لا أعتقد. زميلي وصديقي السيد كريم غلاب يعلم ذلك جيدا، الوزارة ليست مسؤولة عن النقل لا المدرسي ولا الجامعي. هذه من اهتمامات السادة المنتخبين، وبدون شك أن مبادراتهم في هذا المجال ستساهم في معالجة عدة قضايا.

سياسة المنح المتبعة، نحن نعتمد المقاييس الاجتماعية، وهذه المنح توزع على مستوى العمالات. لا توزع أبدا من طرف الوزارة. هناك لجن كما تعلمون، السيد الرئيس، مكونة من قطاعات متعددة وتسهر على ضبط المعايير وضبط عملية توزيع المنح.

نقطة أخرى ستكون كذلك موضع نقاش، تتعلق بالنقص الحاصل في بنيات استقبال الطلبة في إطار الأحياء الجامعية. لا أدري شخصيا لماذا منذ الثمانينات، لم نضع سياسة تهدف إلى إحداث وتوسيع الأحياء الجامعية، وبناء مطاعم جامعية ! الجواب يكمن فيما كنا عليه في الثمانينات، وأنا مع السيدات والسادة المستشارين الذين يؤكدون على أن الوضع المادي لطلبتنا لابد من إعطائه أهمية خاصة، وذلك لأسباب متعددة، ووضعنا مخططا ثلاثيا إلى جانب الوزارة، الخواص وكذلك بعض المؤسسات العمومية وشبه العمومية، لنعالج هذا الخصاص المتعلق بالنقص في الأحياء الجامعية.

تلكم السيد الرئيس عدة نقط موضوعية في محلها، لكن لابد من معالجتها بكيفية متأنية آخذين بعين الاعتبار كل المعطيات وأنا شخصيا مستعد لمساعدة كل السيدات والسادة المستشارين من خلال لقاءات إما ثنائية أومفتوحة وكذلك في إطار اللجنة.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. باسم المجلس أشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة المباركة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، وعددها ثلاثة، تتمحور في مجملها حول حوادث

السير، ووحدة موضوعها تدعو إلى إدماجها بالاستماع لعروضها، وإثر ذلك سيتولى السيد الوزير الإجابة عنها.

السؤال الآني الأول، الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول ارتفاع حوادث السير ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، الميلودي عفوت، سعيد التدلاوي، ميلود ناصر، محمد العقاوي، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، حسن زهير، أحمد الشرقاوي، إدريس العلوي.

فليتفضل مولاي ادريس العلوي لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الزميلات والزملاء المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، نحن في التحالف الاشتراكي.. أعضاء التحالف الوطني، حيث كنكونو كنحاورو وزير التجهيز والنقل، كنكونو سعداء جدا لما كنلقاوه فيه من استجابة وحل المشاكل، وهذه صراحة ولابد أن نقولها ونعيدها.

السيد الوزير، تطالعنا وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في بلادنا كل يوم عن تزايد حوادث السير في بلادنا، وتترك في نفوسنا مرارة، لا نزال نحن، أعضاء فريق التحالف الوطني نشعر بها حتى الآن.

ومع الأسف الشديد أصبح المغرب يحتل مرتبة متقدمة في حوادث السير المأساوية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد طرحنا هذا السؤال عدة مرات في الولاية السابقة وفي هذه الولاية، وقد أعزي هذا التزايد كما قيل لنا لعدم احترام قانون السير، الحالة الميكانيكية للسيارات، حالة الطرق. نعم كل هذا صحيح، لكن هذا التزايد في حوادث السير يبين بوضوح عدم نجاح السلطات العمومية (لا أقول فشل، ولكن عدم نجاح لأن الفشل- لا قدر الله- شيء نطلب الله تبارك وتعالى ألا نفشل في هذه العملية) في الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد كل واحد من أفراد وأسر.

نحن لا ننكر على السلطات العمومية، بل نقدر مجهوداتها لكن عدم الحصول على نتائج إيجابية في هذا المضمار، لا يدل على نجاعة السياسة المتبعة.

سنخاطبكم بصراحة السيد الوزير، لكن، ونقول ونتحمل مسؤوليتنا أن بعض الموظفين، وليس كل الموظفين، لا يقومون بواجبهم على أحسن مثال.

كيف يمكن لحافلة أن تخرج من محطة طرقية وهي ليست صالحة للسير؟ عجلات متلاشية، حصارت غير لائقة، سعة تزيد على عدد المسافرين المرخص. هذا واقع.

كيف لشركة تملك عددا من الحافلات مصرح بها، ولا تصرح بعدد السائقين في محاولة للتملص من إعطاء الحقوق للعاملين في هذا القطاع؟

كيف يمكن تعطيل رخص النقل المزدوج في الأقاليم؟ وكثيرا ما نرى في المناطق النائية أعدادا من المسافرين على ظهر شاحنات البضائع، ونحن السيد الرئيس لا ننطق من فراغ. هذا واقع حاصل في المناطق النائية.

والمطلوب، السيد الوزير، هو سياسة منسجمة مع طبيعة بلادنا وجغرافيتها في النقل والنقل العمومي عامة، سياسة يسودها القانون لا الأشخاص، سياسة صارمة تجنب بلدنا فعلا حوادث السير.

هذا لأخلص إلى السؤال التالي: هل هناك من تصور جديد للحكومة في هذا المجال؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. أنتقل إلى السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع: تفاقم حوادث السير للمستشارين المحترمين السادة: محمد ألأنصاري، فوزي بنعلال، إبراهيم مامي، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد إبراهيم مامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه من المعلوم أن وزارة التجهيز أو الحكومة ككل قد قامت بمجهودات جبارة فيما يخص حوادث السير التي عرفت تفاقما كبيرا، وحصدت وتحصد عددا من الأرواح وتخلف جيشا من الأرامل واليتامى والمعطوبين.

وإنه تبين أن التدابير المتخذة من طرف الحكومة، من طرف وزارتكم السيد الوزير، على الرغم من أهميتها وجديتها لم تستطع التغلب أو الحد من تلك الظاهرة، مما يستوجب بدل المزيد من المجهودات واتخاذ كذلك بعض التدابير الرادعة، نقولها بكل صراحة، تكون رادعة من أجل معالجة هذه الوضعية، بحيث أن الآن كنشوفو أن جميع الحوادث اللي ولات تقع، تقع بالحافلات التي تغص كذلك، كما جاء في السؤال الأول، بالمسافرين، أما السيارات النفعية فقد انخفض عدد الحوادث.

فكنطلبو من السيد الوزير أن كذلك الحكومة، ما هي الإجراءات والتدابير الحقيقية التي ستتخذوها من أجل معالجة تفاقم ظاهرة حوادث السير؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننتقل إلى السؤال الثالث في نفس السياق حول ارتفاع نسبة حوادث السير بالمغرب للمستشارين السادة عمر الجزولي، الراضي إدريس، أحمد التويزي، عبد المجيد المهاشي، عبد الحميد أبرشان، الكلمة للأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

خلافا لما كان متوقعا من طرف وزارتكم، ومن طرف اللجنة الوطنية، فإن العمل الذي تم القيام به للحد من حوادث الطرق، سواء تعلق الأمر بالإجراءات الزجرية أو حتى الحملات التحسيسية التي روجتم لها بشكل كبير عبر وسائل الإعلام الوطنية، وحرصتم شخصيا على الظهور فيها في الآونة الأخيرة، فإن معدلات حوادث السير قد عرفت ارتفاعا بلغ حسب نشرة التواصل 5.20 % . وقد أكدتم شخصيا لإحدى القناتين الوطنيتين أن معدل الحوادث المميتة قد ارتفع هذه السنة بحوالي 13.5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية 20% منها في الخط الرابط بين مراكش وأكادير.

كما عرف الطريق السيار فاس- الدارالبيضاء يوم الأربعاء 25 أكتوبر بسلسلة من الاصطدامات في أماكن متفرقة، بلغت حسب شهود عيان أكثر من 30 اصطدام، ناهيك عن الأحداث المؤلمة التي تتحدث عنها وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة والمسموعة والمرئية.

وهذا ما يجعلنا ننبه على حقيقة لا محيد عنها وهي أن كل المبادرات التي تقوم بها الوزارة لا وقع لها على أرض الواقع ومسؤوليتنا الآن هي البحث عن الخلل ومراجعة المعطيات.

فلماذا السيد الوزير فشلت كل هذه المجهودات؟ - هذا هو السؤال- التي بذلتموها بأرصدة مالية هامة في الحد من تفاقم الحوادث المميتة أو حرب الطرق؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل للأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بحوادث السير في حدود 9 دقائق، فليتفضل مشكورا.

الكلمة للسيد رئيس الفريق في إطار نقطة نظام.

السيد المستشار:

حنا كنبغيو نتكلمو وكنوجهو الكلام لأعضاء الحكومة اللي كيحضروا وهم لما كيكونوا حاضرين كيعطيونا بالظهر وكيهضروا مع الرئيس لوحدهم، فنلقاو شي حل يتذاكروا معنا ونتذاكرو معهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال الكلام في الجلسة العمومية قانونا وأخلاقيا لابد أن يتوجه إلى الرئاسة وللمستفيد أن يستفيد، الكلام موجه للرئاسة ولمن يعنيه الأمر أن يستخلص ما يراه مناسبا.. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على أسئلة السادة المستشارين الثلاث.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على طرح هذا السؤال وإعطائي الوقت، ربما ليس كافي ولكن بضعة دقائق للتوسع في هذه القضية، وهي معظلة حوادث السير ولإعطاء بعض الشروحات حول ما حصل خلال الفترة الأخيرة والنتائج التي وصلنا إليها في مجال محاربة حوادث السير.

أريد قبل كل شيء أن اذكر على أن منذ انطلاق العمل الحكومي في هذا المجال الذي انطلق في أبريل سنة 2004 بالمخطط الاستراتيجي المندمج للسلامة الطرقية على مدى ثلاث سنوات، بدأت الأرقام تنخفض، حيث بلغت نسبة الانخفاض سنة 2005 7.11% من عدد القتلى، وهذا الانخفاض هو انخفاض تاريخي مقارنة مع ما كان يحصل خلال السنوات الأخيرة، خصوصا منذ سنة 96 إلى سنة 2003 كانت ترتفع الأرقام ب3% إلى5% كل سنة. إذن تمكنا من خلال تنفيذ الخطة الاستعجالية المندمجة للسلامة الطرقية التي لاحظناها جميعا على الطرقات وعلى شاشة التلفزيون في مجال التحسيس، ولكن كذلك بإجراءات تنظيمية وقانونية تمكنا باش نعاكسو المنحى التصاعدي الذي لوحظ تقريبا منذ 8 أو 9 سنوات، وهذا الانخفاض استمر في الست أشهر الأولى لسنة 2006، حيث أنه انخفض عدد القتلى ب4.27% خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة، وعدد المصابين بجروح بليغة ب3.86% . إذن تقريبا خلال أكثر من سنتين تمكنا باش نمشيو على منحنى انخفاضي مستمر. والهدف الكبير في مجال السلامة الطرقية هو ليس يعني نتيجة بقدر ما هو الاستمرار في النتائج الإيجابية وعدم الرجوع إلى المنحى التصاعدي.

إلا أنه في الشهور الأخيرة، انطلاقا من شهر 7، شهر8 وشهر 9 لاحظنا ارتفاع خطير ومقلق لأرقام وإحصائيات السلامة الطرقية، والرقم الذي جاء عند السيد المستشار المحترم اللي قال 13% لا يتعلق بالحصيلة المؤقتة لسنة 2006 ، ولكن يتعلق بحصيلة شهري يوليوز وغشت. فعلا كاين ارتفاع ديال 13% ولكن فقط في شهر يوليوز وغشت مقارنة مع شهر يوليوز وغشت للسنة الفارطة.

إذا أخدنا الارتفاع لسنة 2006 اللي حنا فيه إلى حدود شهر 9 يصل تقريبا إلى 3% ولكن كان هذا الرقم ناقص 4.2% إلى حدود شهر6 إذن ماذا حصل؟

اللي تيمكن لنا نقولو هو أنه هذا الارتفاع المقلق والخطير هو ناتج على تغير في طريقة تنفيذ العقوبات على مستوى فرق المراقبة، يعني الشرطة والدرك الملكي، حيث أصبح يعني غياب التنفيذ الفوري للغرامات واستخلاص الغرامات، وهذا ما جعل من أن واحد الشعور ديال لا احترام القانون أصبح يتفشى وهو اللي جعل على أنه رجعت السلوكات السابقة وأصبحت أرقام السلامة الطرقية أو قلة السلامة الطرقية ترتفع.

لذلك، وفي انتظار تطبيق مشروع القانون الجديد وهو صدور مشروع قانون جديد للسير، اجتمعنا في إطار اللجنة الوزارية للسلامة الطرقية، التي يترأسها السيد الوزير الأول، بحضور السيد وزير الداخلية ووزير العدل ووزير التجهيز والنقل والجنرال الذي يقود الدرك الملكي ومدير الأمن الوطني وبعض الأطر، اتفقنا على أخذ بعض الإجراءات الجديدة من أجل مواجهة ومقاومة هذه الوضعية الجديدة وللرجوع إلى المنحى الانخفاضي الذي انطلق منذ أكثر من سنتين.

فمن ضمن الإجراءات التي اتخذنا في هذا المجال، في إطار اجتماع 18 أكتوبر:

1- تفعيل عمل اللجن الجهوية للسلامة الطرقية. اذكر على أنه في إطار الخطة الاستعجالية المندمجة للسلامة الطرقية، هناك برامج عمل على مستوى كل جهة، يسهر على تنفيذها السيد الوالي في إطار اللجنة الوزارية للسلامة الطرقية، بطبيعة الحال مع جميع الهيئات المختصة في مجال محاربة حوادث السير. ولكل جهة برنامج وعليهم أن يجتمعوا كل ثلاث أشهر وأن يرفعوا للجنة الوطنية الوزارية تقارير وتوصيات لتنفيذ هذه البرامج.

2- تفعيل نظام المراقبة داخل وخارج المدن، وطلب من الوزارة ومن فرق أمن ومن درك ملكي أن يقوموا بتحيين البرنامج أو الخطة الخاصة بمراقبة السير والجولان لأنه في إطار البرنامج هناك خطة مندمجة للمراقبة، حيث نتمكن عن طريقها أن يتم حتى عقلنة والتوفير الأحسن لوسائل المراقبة حتى لا تكون ازدواجية ما بين فرق الوزارة وفرق الدرك الملكي، فرق الأمن إلخ....

3- تقوية المراقبة بمحطات نقل المسافرين. إذن مراقبة محطات نقل المسافرين، أي اتفقنا على إنشاء فرق مزدوجة مابين وزارة

التجهيز والنقل فرق المراقبة ديالنا مع فرق الأمن باش نراقبو أحسن الحافلات عند الخروج من المحطات وعند كذلك دخول المحطات. وتعمل هذه الفرق حاليا على مراقبة ومعاينة الحافلات قبل مغادرتها للمحطات، وكذلك تقوم بتعبئة البطاقة التي تشهد على المراقبة للحافلة.

4- في إطار سحب رخصة السياقة، وفي إطار المخالفات التي يقوم بها كل أنواع السائقين يتم سحب رخصة السياقة حتى نتأكد من أداء الغرامة وتسليم المحضر الذي يحرره الشرطي أو الدركي. ومثل هذه الإجراءات هي التي تساهم فعليا في التنفيذ الفوري للعقوبة والتي تجعل على أنه يحترم القانون، بجانب بطبيعة الحال الشق الآخر للخطة اللي هو شق تربوي، تحسيسي إلى غير ذلك.

وأذكر أنه سحب رخصة السياقة يتم إذا تعذر الأداء لضمان أداء الغرامة، ويتم بتسليم وصل لمن يقوم بالمخالفة، ويحمل اسم وصفة العون المراقب، ساعة وتاريخ ومكان سحب الرخصة، رقم رخصة السياقة ومكان وتاريخ تسليمها، وكذا مركز الشرطة أو الدرك أو المراقبة لوزارة النقل التي يمكن استرجاع رخصة السياقة منها بعد أداء الغرامة.

5- مراقبة الحافلات والإيداع بالمحجز، فهاذ وبعض الإجراءات التي نطبقها الآن. كل حافلة يقوم بسياقتها سائق غير مدون إسمه ببطاقة الإذن، أذكر على أن إجراء جديد كنا حددناه، الذي يجعل أن شركات نقل المسافرين عليها أن تصرح بسائقي الحافلات، ونتأكد من خلال ورقة موجودة في أوراق الحافلة على أنه السائق هو سائق مستديم وليس سائق عرضي يعني يتم اللجوء إليه في آخر الوقت، فهؤلاء السائقين موجودين في بطاقة وتتم المراقبة قبل مغادرة هذه الحافلة من المحطة الطرقية، وإذا تبين بأنه سائق الحافلة لا يوجد في البطاقة التي ذكرتها فيمنع خروج الحافلة من المحطة. كما نطلب بالنسبة للحافلات المرخصة لخطوط النقل الطويلة، يعني أكثر من500 كيلومتر باش يكون دائما فيها جوج سائقين، وإذا ما كانوش هاذ جوج السائقين اللي غادي يتناوبوا على مدة السفر وبالتالي كنحبسو الحافلة من الخروج من المحطة.

كذلك اتفقنا على تحرير أمر بالإيداع بالمحجز او قبل ذلك إيقاف الحافلة عندما يكون لها زيادة في عدد الركاب ونقل العدد الزائد من المسافرين عن طريق وسيلة النقل التي توفرها مندوبية النقل، وفي نفس الوقت إذا تبين على أنه هناك كراسي إضافية في الحافلة يتم نقل الحافلة إلى المحجز.

كما إذا تعدى عدد المسافرين الإضافي 10% تنقل الحافلة كذلك إلى المحجز.

6- مراقبة استعمال الخودة الوقائية بالنسبة للدراجات.

7- إعداد دورية مشتركة، كل هذه الإجراءات دونت في إطار دورية ما بين التجهيز والنقل وما بين وزارة العدل ووزارة الداخلية وتم توزيعها للتنفيذ.

8- اعتبار بعض التوجهات مهمة في إطار مجال المراقبة: تنفيذ تدابير المراقبة سواء منها الزجرية أو الواقية بطريقة شفافة ونزيهة، تمكن من انخراط جميع مستعملي الطريق في التطبيق السليم لقانون السير، وتؤدي بالتالي إلى تغيير سلوكياتهم نحو الأفضل.

وكذلك حتى نقط المراقبة، أعطينا بعض التوصيات حتى تكون هاذ نقط المراقبة، ليست فقط عبارة عن فخ، ولكن تكون نقط المراقبة يعني بادية وواضحة بالنسبة لمستعمل الطريق، حتى نتمكن من انخراط الجميع في هذه العملية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. في إطار التعقيب أعطي الكلمة لفريق التحالف الوطني، فليتفضل السي أحمد الكور مشكورا.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيد الوزير على أجوبتكم المفصلة. إذا سمحتم السيد الوزير هاذ السؤال طرحته جميع الفرق، وماشي غير في هاذ الحصة ولكن طرح هذا السؤال عدة مرات، وخاصة في السنة التشريعية الماضية.

وإذا سمحتم السيد الوزير حنا ما بغيناش نسألكم فيما يخص الجانب الأمني وتكلمتم عليه كثيرا أي السلامة الأمنية هي ما شي مخولة لقطاعكم وتكلمتم عليها بزاف وكنعرفو بأن السلامة الأمنية مخولة للمؤسسات الأمنية كالدرك الملكي والأمن الوطني.

المراقبة الطرقية هي التي تهم قطاعكم السيد الوزير، حنا بغيناكم تعطيونا معطيات اللي خاصة بقطاعكم، حيث لم تتكلموا على حالة الطرق، ويمكن لي نتكلم لكم على الطرق الرئيسية، الطرق الوطنية الرئيسية والطريق السيار اللي أصبح اليوم وكمثال الطريق السيار المرتبط ما بين الدارالبيضاء والرباط أو الرباط ومكناس وفاس. أصبح اليوم الجانب اليميني للطريق السيار لا يستعمل كتلقى جل الشاحنات والحافلات يمشيو في الجانب اليساري لأن الجانب اليميني أصبح في حالة سيئة.

السيد الوزير، كنا تكلمنا لكم في سؤالنا الأخير على حوادث السير وكانت الإشارة لعدد الحوادث التي ترتكبها، خاصة الحافلات والشاحنات أو النقل العمومي بصفة عامة. وهنا أعطيتم بعض الأرقام وعندنا الحصيلة الشهرية، شهر يوليوز، شهر يونيو اللي تنشوفو فيها انخفاض الحوادث وارتفاع القتلى معناه أنه انخفضت الحوادث لأن الحوادث اليوم لما تنشوفو الأسطول ديال السيارات الصغيرة اللي عندنا كلشي جديد وتنلاحظو بأن الأسطول ديال النقل العمومي أصبح كله متجاوز أو أصبحت فيه نسبة كبيرة متجاوزة اللي أصبحت غير مستعملة أو غير صالحة للاستعمال، وهي اللي تتسبب في ارتفاع القتلى أي ما بقاتش السيارات الصغيرة هي التي ترتكب الحوادث، بل الحافلات والشاحنات هي اللي كتقتل أكثر من الأرواح ولو أنها قليلة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا لابد أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على الإيضاحات والمعلومات التي أعطيت لنا كرد على التساؤلات المطروحة بخصوص ارتفاع آفة حوادث السير أو تفاقم هذه الآفة. وكذلك البرنامج الذي ستعتمده الحكومة مستقبلا.

ولابد كذلك ومن خلال هذا المنبر أن ننوه بالمجهودات التي قامت بها الحكومة، وخاصة وزارة التجهيز والنقل منذ أزيد من سنتين، أي منذ أبريل 2004 عند انطلاق العمل بالبرنامج الحكومي من أجل محاربة هذه الآفة. وأذكر من بينها من أهم النقط التي تم تطبيقها بنجاح وهو استعمال حزام السلامة، كذلك عدم استعمال الهاتف النقال، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى، إلا أن هذا تبين أنه ليس كافيا، والسيد الوزير اعترف بكل شفافية ووضوح أمامنا بتفاقم حوادث السير خلال يوليوز وغشت الماضيين وارتفاع بوثيرة لم تكن من المنتظر الوصول إليها.

أنا أريد فقط أن أقول بأنه لا يمكن في نظري محاربة هذه الآفة عن طريق اللف عن القانون باتخاذ قرارات إدارية من أجل سحب رخصة السياقة، بل لا بد من الانكباب على مشروع القانون الذي أحيل من طرف الحكومة على البرلمان لتقنين ذلك عن طريق القانون لأن كل ما توجه المعني بالأمر إلى القضاء الإداري، ونحن دولة الحق والقانون، لا يعمل بالدوريات، بل يعمل بالقانون والقانون الآن فيه فراغ في هذا المجال. إذن نحن في دولة الحق والقانون لابد أن ننكب على إصلاح قوانيننا التي أصبحت متجاوزة، باعتبار أن القوانين التي تنظم السير والجولان هي منذ 1953 في مجملها.

كذلك السيد الوزير لابد أن نحيي خروجكم من مكاتبكم برفقة، ولأول مرة يعرف المغرب هذا للوقوف على عين المكان في المحطات الطرقية من أجل الوقوف عن كثب عن الخروقات التي يشهدها القطاع، خاصة قطاع النقل العمومي الذي هو تحت إشراف الوزارة مباشرة وليس على غرار باقي أصناف النقل.

وأعتقد كذلك أنه لابد في نظري، وقد قلتموها، أن تكون المراقبة ليس كما اعتدناه، تلك المراقبة piège يعني كمائن، بل لابد أن يكون هناك الانتشار والتوعية والإقناع وكلما ألححتم على المشرفين على قطاع المراقبة من أجل أداء الغرامة من طرف السائقين فستشجعون ظواهر شادة ونحاربها في بلادنا على غرار باقي ما تعرفه البلاد فيما يخص الأتاوات أو الرشوة ولذلك لن نعالج أبدا هذه الآفة.

إذن الحل الوحيد هو الرجوع إلى القانون ثم القانون ثم القانون. إذن اسمحوا لي هذا موضوع مهم جدا، لابد أننا سنلتقي في إطار اللجنة

وسنتوسع في مناقشته ونساهم مع الوزارة كذلك في طرح عدد كبير من الاقتراحات وسنتكلم كذلك عن اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير التي لنا فيها رأي رغم ما تستنزفه من الأموال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير في حدود ست دقائق في إطار الرد.. اسمح لي الكلمة في إطار التعقيب لفريق الإتحاد الدستوري. الكلمة للأستاذ التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أشكر السيد الوزير على الأجوبة اللي أعطى فيما يخص هاذ الآفة وغادي نقول بكل صراحة وبكل صدق في هاذ الموضوع ديال حوادث السير. نتمنى كما قال السيد الرئيس نتمنى على أنه البرلمان بغرفتيه ما باقيش يسول سؤال الحوادث، لأن سنويا تطرح عدة أسئلة في حوادث السير كتكون آفات كبرى اللي كتحضروا لها وكنشوفوها في التلفزة كتنوض واحد الحيحة على المستوى الوطني، كتفوت هاذيك الحيحة كنعاود نرجعو لنفس الحقيقة اللي هي.. حنا المغرب فيه إشكالية كبيرة بخصوص الطرقات ديالنا.

جوج المسائل نكونو واضحين فيهم غير حنا إما هاذ الشعب واش الله رزقو بوحدو باش يكون فيه هاذ الآفة بوحدو، لا يمكن، ما يمكنش يكون هذا قدر الله في المغرب باش يموتوا عندنا 4000 أو 5000 في السنة ويكونوا هاذ الفواجع اللي كنشوفو كل سنة إذن كاينة إشكالية.

الحكومة جابت قوانين للمؤسسة التشريعية، صادقت عليها المؤسسة التشريعية، واحد العدد ديال القوانين، إذن كاين قوانين زجرية، كاين توعية، كاين مؤسسات كبيرة تستهلك أموال كثيرة جدا. ذيك اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، كاين واحد العدد ديال المسائل كتمشي في إطار التوعية.

التوعية تلعب دور أساسي في هاذ الموضوع متفقين عليه، ولكن التوعية لوحدها ليست كافية في هذا الموضوع لابد باش نقولو حنا عندنا قوانين، كاينة رغبة، لا يمكن نقولو الوزارة ما عندهاش رغبة أو الحكومة ما عندهاش رغبة باش تحد من هاذ الحوادث، كاين رغبة سياسية باش تحد من هذه الحوادث ولكن حنا دائما عندنا هاذ الحوادث إذن كاين إشكالية، إما في القانون، إما في الناس اللي كيطبقوا القانون، أو فينا حنا كشعب.. راه لا يمكن هاذ الآفة تكون تصيبنا بدون أن هناك أسباب.

الأسباب أنا في نظري، الأسباب الأساسية أننا لا يمكن أبدا نحد من هاذ الحوادث وكنشوفو في الطرقات ديالنا يوميا واحد العدد ديال الحافلات، بزاف منهم اللي كيديروا المشاكل والشاحنات. والآن تخرج للزنقة تخرج للشارع بين مراكش وأكادير باش ترجع كتلقى واحد العدد ديال الكيران أكل عليهم الدهر وشرب. كار معوج غادي أعوج في الطريق دايز خارج من المحطة الطرقية اللي فيها المراقبة ودوز واحد العدد ديال البرجات في الطريق وغادي ما عندو ضو . إذن كاين إشكالية فيما يخص.. كنقولوها بصريح العبارة هناك إشكالية لابد باش نتحلاو بالشجاعة الكاملة باش نقولو فين كاين هاذ الإشكالية، راه ما يمكنش يجي كار ما عندو ضو ويدير مشكلة، هنا كتكون مسؤولية، المسؤول اللي أعطيناه باش يقوم بمسؤولية المراقبة خصو يكون مسؤول، إذا داز من ثلاث برجات ولقينا كار عندو البنوات ملحوسين... إذن آش كنديرو حنا في هاذ المراقبة.. لا يمكن. ثم العدد الكبير ديال الكيران اللي كاين الآن وانتم.. كيتجاراو يوميا الناس اللي كيجريو كيسوقوا الكاميو كاين 120 علاش كتقول لو علاش كتجري؟ كيقول لك باش نوصل في الوقت ما تمشيش النوبة وهاز معه 50 ديال الناس أو 60 ديال الناس غادي يقتلهم.

إذن لابد من أن المشكل الأساسي خصنا نرجعو له وهو المراقبة، كيفاش غادي تكون المراقبة؟ البراج لوحده ما يمكنش لأن إذا جيت من براج من أكادير إلى الدارالبيضاء غادي نلقى واحد 15 براج وفي كار كيضيع 5 دقائق أو 10 دقائق أحسب لو شحال ديال الوقت غادي يضيع، إذا ضيع5 دقائق خصو يربحو في الجري، يبغي يربحو في الجري إذن هذا خرق للقانون. ثم هاذيك المراقبة كيشوف الآخر كيشعل ليه الضو كيقول لو البراج لميه إذن البراج القار، البراجات القارة ما تحلش المشكل، خصو يكونوا المراقبة بالسيارات اللي هي ما معروفينش ويمشيو في الطرقات باش الناس يعرفوا على أنه في أي لحظة يمكن يضبطوهم أصحاب الرادارات، في أي لحظة

هذا هو الزجر لابد من أن نعيد الاعتبار لهاذ القوانين كلهم، عندنا قوانين صوتنا عليهم ولا تحل هذا المشكل إذن لابد أن هناك إشكالية في تطبيق هذه القوانين، ماشي الإشكالية غير في الوعي، الإشكالية في تطبيق هذه القوانين وخصنا نكونو واقعيين ونحطو أصبعنا على مكامن الداء. والمراقبة لابد أن تقوم بواجبها وتتحمل مسؤوليتها والزجر، راه ما كاينش شي حاجة أي مواطن لا في أوروبا ولا في أمريكا كتضربو في جيبو باش يخاف، إذا ما كيخلصش ما غاديش يخاف. هاذ الفوضى اللي كاينة في الطريق لابد أن تحارب عن طريق الزجر ولو نسن قوانين جديدة ولكن الناس اللي كيطبقوا هاذ القوانين خصهم يكونوا في مستوى هاذ الطموحات ديالنا كبرلمانيين، يكون حتى في مستوى الطموحات ديالكم كحكومة اللي يمكن واحد النهار ما باقيش نسمعو هاذوك الآفات ونسمعو البكاء ديال التكالى اللي ماتوا لهم أولادهم أو بناتهم أو ماتوا لهم آباؤهم شكون اللي كيمشي؟ كيمشي خيرة شباب المغرب اللي كيمشيو في هاذ حوادث السير، دكاترة، مهندسين خسرت عليهم الدولة فلوس كيمشيو أغلبهم في هاذ الحوادث. إذن هذه آفة على جوج جهات، آفة في الأرواح اللي كيمشيو، ثم آفة في الإمكانيات اللي كتخسر الدولة على أطرها وكيمشيو هباء أدراج الرياح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة السيد الوزير في حدود 6 دقائق للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

فجوابا على هذه الملاحظات بغيت نغتنم هذه الفرصة باش نعطي بعض المعطيات، ونزيد ندقق بعض الأمور.

أولا إشكال السلامة الطرقية لأن السيد المستشار يقول على أن السؤال يتعلق باختصاصات الوزارة في مجال السلامة الطرقية، صعب جدا نفرق بين اختصاصات الوزارة واختصاصات الآخرين، لأنه إشكالية السلامة الطرقية إشكال مركب، معالجته ما يمكن لها تكون إلا إذا عملت جميع الفرق وجميع الهيئات اللي كتصب في مجال السلامة الطرقية بطريقة متناسقة اللي كتجعل على أنه تنحدو واحد الهدف وتنعملو جميع لتنفيذ هذا الهدف، هذا هو الدور ديال اللجنة الوزارية للسلامة الطرقية اللي فيها جميع الوزارات، فيها الأمن، فيها الدرك الملكي، فيها وزارة الصحة، فيها وزارة العدل، فيها وزارة الداخلية، فيها الوقاية المدنية، فيها كل الإجراءات، فيها كل القطاعات اللي تيمكن لها تصب في هذا المجال كتعمل في واحد الإطار موحد وفي واحد البرنامج موحد، لذلك سمي هذا البرنامج الخطة المندمجة المستعجلة للسلامة الطرقية. هذا هو الجديد اللي كنأملو عليه على أنه تكون عندنا نتائج.

النقطة الثانية اللي مهمة هي أنه هاذ اللجان تجتمع بطريقة مستمرة، علاش؟ باش ما نطيحوش في الإشكال اللي طرحو السيد المستشار الأخير اللي تيقول على أن ربما كنتظرو يكونوا حوادث باش نحد بطريقة بعدية الإجراءات التي تحددها الحكومة. لا، لدينا برنامج، هاذ البرنامج انطلقنا في تنفيذه في أبريل سنة 2004، أعطى لأول مرة في المغرب نتائج التي عكست المنحى التصاعدي اللي كان بدأ، بحيث أنه أتذكر سنة 2004-2005 عملنا 7.11-% من عدد القتلى. بداية سنة 2006 الست أشهر عملنا 4.5%ديال الانخفاض في عدد القتلى، نفس الشيء أو أكثر في مجال الجرحى وفي عدد حوادث السير، ولكن تبين أنه خلال هاذ الشهور ألأخرى يعني رجعت الأمور إلى نصابها السابق، وهذا كيبين الجدوى أو معالجة هذه الأمور، والإجراءات التي اتخذها الحكومة والاجتماع على مستوى السيد الوزير الأول، والتعليمات التي أعطيت والدورية التي خرجت، وهاذ المراقبة التي انطلقنا فيها حاليا كتبين على أننا حريصين على أن تكون هذه النتائج، نتائج مستديمة وأن نرجع إلى الجدية في المراقبة. هذا اللي بغيت نحسسكم فيه.

أما فيما يتعلق بحالة الطريق كنذكر على أنه حالة الطريق تساهم في أقل من 10% في عدد حوادث السير، وهذا نلاحظه حوادث السير اللي كتكون كنشوفو الطريق تكون عادة حالة عادية وجيدة. والمحور اليمني للطريق السيار يستعمل وفيه اكتظاظ، فبالتالي يستعمل لا من الشاحنات ولا من العربات العادية وكذلك المحور الآخر.

كذلك الشاحنات والحافلات بالطبع لما تيكون اصطدام وواحد الحادثة مع الحافلات والشاحنات إلا وتؤثر كثيرا نظرا لعدد القتلى أو عدد الجرحى وتؤثر كثيرا على الرأي العام، تنتقل وسائل الإعلام بطبيعة الحال، وفيها تأثير كبير اللي كيصدم الرأي العام، ولكن كنقول لكم على أن عندما ترتفع أرقام حوادث السير، ترتفع بالنسبة للحافلات، ترتفع بالنسبة للشاحنات ترتفع بالنسبة للعربات، وترتفع بالنسبة للدراجات، وترتفع بالنسبة للراجلين. فيعني ما كاينش وضعية تجعل على أنه تنخفض مثلا أرقام حوادث السير بالنسبة للعربات والراجلين إلى آخره وترتفع بالنسبة للحافلات، فبالتالي هذا جهاز مركب علينا أن نتوجه إلى جميع العناصر لا من الحافلات ولا من العربات ولا من الراجلين إلخ....

قانون السير، هيأنا مشروع قانون السير جديد أشر عليه المجلس الوزاري وهو موضوع أمام البرلمان الآن، وننطلق إن شاء الله قريبا في مناقشة هذا المشروع القانون اللي غادي يجيب إن شاء الله إجابة عميقة على العديد من الإشكاليات واللي غادي تسهل إن شاء الله المأمورية في مجال السلامة الطرقية.

أذكر في بعض الثواني مضمون هذا قانون السير الجديد. أولا غادي يجيب واحد النظام جديد في مجال رخصة السياقة بنظام النقط، يعني في العقوبات ما غاديش تبقى فقط عقوبات عن طريق المحاكم أو عقوبات عن طريق الغرامات، ولكن كذلك عقوبات على مستوى عدد من النقط اللي غادي تنقص من مدة صلاحية رخصة السياقة، وهذا اعتمد من عدد من الدول وأعطى نتائج جيدة.

كذلك هذا المشروع قانون فيه إجراء اللي تيهم تأهيل مراكز الفحص التقني، وبناء على تصور جديد يروم جمعها وإدماجها في إطار سلسلة أو شبكة من مراكز الفحص التقني اللي غادي تضمن مستوى هذه العملية ديال المراقبة وديال الفحص التقني.

كذلك المراقبة الأوتوماتيكية لمخالفة الزيادة في السرعة، وهذا بواسطة رادارات ثابتة، اللي كتلاحظوا على انه الآن كنجهزو الطرقات ب150 رادار ثابت اللي غادي تسهل المأمورية وغادي تسهل كذلك حتى الشفافية في مجال مراقبة السير. وكذلك إجراءات أخرى في مجال محاربة حوادث السير بما فيها مراقبة نسبة الكحول في الدم والتي كذلك تساهم في حوادث السير.

إذن نتائج العمل في هذا المجال ليست فشل، ليست نجاح بدأت تنخفض الأرقام منذ سنتين، إذن خلال سنتين النتائج مشجعة، خلال الفترة الأخيرة هناك ارتفاع ولكن هناك إجراءات تقويمية للرجوع إن شاء الله خلال هذه السنة إلى الانخفاض في هذه الأرقام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. انتهينا من.. تفضلوا.

السيد المستشار:

كنطلبو من السيد الرئيس بما افتتح به الجلسة هو احترام القانون، ما بقينا الآن.. كاين اللي كيهضر 7 دقائق، كاين اللي كيهضر 6 دقائق، وكاين مجموعة من المستشارين لازالت لهم أسئلة، وكما عبرتم في البداية يجب أن يستفيد الجميع من البث في طرح أسئلتهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أولا لابد من الإشارة إلى أن الرئاسة تذكر كل مرة بتكييف تدخلات السادة المستشارين والسادة أعضاء الحكومة، تكييف تدخلاتهم مع الوقت المخصص، وهذا معروف لدى الجميع، فأرجو مرة أخرى حفاظا على وقت الآخرين أن تكيفوا تدخلاتهم مع الوقت لكي لا نحرج بعضنا البعض.. غادي نحاولو إن شاء الله غادي نحاولو، ما عندناش شي سلطة كبيرة باش نوقفو وزير أو برلماني عن موضوعه، خصوصا بعض المواضيع كتكون شيقة جدا وسيصعب على الرئاسة باش تقاطع برلماني ويقسم موضوعه، غادي يبقى الموضوع غير مفهوم، وكنعرفو جميعا إذا ما تمش التدخل ديال وزير أو مستشار كيكون محرج. ولهذا الموضوع يرجع إليكم أنتم، إذ البرلماني نفسه يجب أن يكيف تدخله احتراما لنفسه وللآخرين مع الوقت المخصص.

انتهينا من الأسئلة الآنية، ننتقل إلى الأسئلة العادية هي موجهة أيضا لنفس الوزير أي لوزارة التجهيز والنقل، وعددها أربعة أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول وضعية النقل بالشاحنات الكبرى للمستشارين المحترمين حول وضعية النقل بالشاحنات الكبرى للمستشارين المتحرمين السادة: إدريس مرون

حميد كوسكوس، سعيد رزقي، عبد القادر قوضاض، عبد الرحيم الشرقاوي، بوسلهام بيتة، لحسن عباد، مصطفى الرداد.

فليتفضل الأستاذ إدريس مرون رئيس الفريق لشرح السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

هذا سؤال ديال نقل الشاحنات الكبرى وضعناه هاذي سنة ونصف، حنا كنعرفو السيد وزير النقل والتجهيز هو جد نشيط، ولكن لما كتطول الأسئلة في بعض الأحيان نبقى نتساءل نحطوها أو ما نحطوهاش. على كل حال هاذ السؤال هو قديم ولكن ما يزال..

بعض الأحيان كنبقاو نسولو واش نحطو أو ما نحطوهاش على كل حال هذا السؤال هو قديم ولكن لا يزال صالحا وأعتقد سيبقى صالحا ما دام المشكل مطروح، سأجيز بدون ما نتقرأ هذه الورقة ربحا للوقت، فالمشكل المطروح هو الشاحنات الكبرى التي تعمل في الأشغال العمومية لنقل الحصي والرمل اللي الحمولة ديالها تفوق الحجم ديالها 20 متر مكعب ولما تيكون 20 متر مكعب ديال الرملة وديال الحجر تتفوق الحمولة ديالها 40 طن ولما تضيفها على الطارة ديالها اللي كتفوق غالبا ما هي 16 طن كنصبحوا ما بين 0 و 6 ديال الأطنان في الوقت اللي القانون كيحدد الحمولة في 38 طن وبالتالي كل الشاحنات التي تعمل في هذا الميدان هي خارج القانون هذا الشيء تيفتح الباب لمجموعة من المساومات في الطرقات.

الأن يجب أن نفكر وأنتم تعرفون السيد الوزير السنة التي مضت واللي قبل منها كم من إضراب وقع وكم من احتجاجات كانت قائمة فأريد أن أعرف واش حممتم في هذا الموضوع وإلا كنت حممتو فين وصلتو واش نقولو للناس اللي اجتمعوا معنا مرات متعددة حول الإمكانيات وجاو عندكم واجتمعوا مع المديريات ديالكم المتخصصة وبالتالي نريد أن نعرف أين نحن فيما يتعلق بهذا الامر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزيرالتجهيز و النقل :

شكرا السيد الرئيس.

الأخوين الوزيرين،

السادة المستشارين،

أولا بغيت نذكر بأنه ماشي الوزارة أو الحكومة اللي كتبرمج الأسئلة، إذا كان هناك تأخير في الأسئلة هذا راجع إلى من يبرمج الأسئلة، وليست الحكومة ولا هذه الوزارة ،أما فيما يتعلق بمضمون السؤال فعلا هذا الاشكال ديال ارتفاع الحمولة فهو وارد بهم الشاحنات الكبيرة أوالشاحنات المتوسطة أو الصغيرة والوزارة منكبة على هذا الموضوع منذ بدايتها في إصلاح النقل للبضائع ما هي الاجراءات اللي كنتخدوها في هذا المجال هذا.

أولا: كلما تمكنا من إعادة النظر في القانون ورفع مستوى الحمولة تنذكر على أنه طبقا للقرار الوزاري ديال 53 فالحمولة محددة في 38 طن بالنسبة للشاحنات ديال 4 محاور و40 طن للشاحنات التي لها5 محاور، فكلما تمكنا وهذا هو المحور الأول أو الإجراء الأول كلما تمكنا من الرفع من هذه الحمولة القسوي دون يعني أن يتم أي ضرر على السلامة الطرقية أو على سلامة يعني استعمال قارعة الطريق إلا وقمنا بذلك وكندكر بواحد المرسوم اللي أعدنا النظر فيه ورفعنا من مستوى هذه الحمولة القسوى ومرينا من 8 طن إلى الحد الاقصى والذي يحددة مركب أو صانع الشاحنة ودون أن نتعدى 14 طن، إذن هذا إجراء تم وسهل المأمورية بالنسبة للشاحنات المتوسطة.

ثانيا: نقوم بالمراقبة لأنه إذا كانت الحاوية ديال الحافلة كتعمل 20 متر مكعب هذا لايعني على أنه هناك رخصة لنقل أي مادة حسب ثقل تلك المادة ،إذن تيمكن نعمرو الشاحنة بالتبن أو نعمروها بالإسمنت ولكن الحمولة القصوى تطبق على جميع الأنواع ديال المواد التي يتم نقلها إذن نقوم بالمراقبة، المراقبة عن طريق الفرق المتحركة أو المراقبة عن طريق المحطات التابثة لدينا الأن محطة تابثة في تيط مليل وفي الخطة ديال السلامة الطرقية عندنا برنامج لأنشاء ستة محطات تابثة اللي غدي تمكن باش تراقب 80% من حركة المرور على الطرقات، رقم واحد اللي مثلا غدي نعطيكم خلال الفترة ما بين 20 يوليوز 2005 إلى 30 شتنبر 2006 تم مراقبة 4326

شاحنة وتم إصدار 2620 محضر وإحالة هذه الشاحنات إلى الحجز، إذن هذو هما الإجراءات إلى جانب تجديد الحظيرة ديال العربات وديال الشاحنات بمبلغ 120 مليون ديال الدرهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب. وشكرا

المستشار السيد إدريس مرون:

لقد أكدتم الإشكالية السيد الوزير بقولكم أنه أكثر من نصف ديال الشاحنات اللي تشافت وتراقبت ودارت المحاضر في شأنها أي أنه مشكل حقيقي كاين الأن هو مشكل يحرج الجميع يحرج الناس ديال الأمن، يحرج الناس ديال الدرك، يحرج المسؤولين، يحرج الجميع، أما فيما يتعلق بالحمولة يجب أن تكون الحمولة قادرة على أن يكون الثمن منطقي ومعقول لأنه نحن كنبنيو المغرب جميعا.

القدرة الشرائية ديال المواطن محدودة فيما يتعلق بالمساهمة ديالوا في شراء الدار ديال السكن ديالو وبالتالي إلى بغيتي نجيب 38 طن ديال الرملة من النواحي ديال القنيطرة والدارالبيضاء فالثمن كيصبح ثمن كضروب في اثنين وبالتالي هي إشكالية مطروحة ما بين نرفعوا الأثمنة ديال المواد في السوق ونلقاو حل وسط اللي يرفع من الحمولة ديال الشاحنات ويكون الجميع في إطار واحد الحل اللي يرضي المستعملين ديال الطريق ويرضي المسؤولين ويرضي كذلك الناس اللي كينقلو هاذ المواد من مكان إلى آخر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم ، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزيرالتجهيز والنقل:

السيد المستشار ذكر إشكالية التكلفة وكنذكر على أنه النسبة أومستوى التكلفة ديال نقل البضائع في المغرب نسبة يعني منخفضة جدا بالمقارنة مع الدول اللي عندها نفس المستوى ديال التقدم الأقتصادي وهذا يبين على أنه يعني الضوابط ديال السلامة الطرقية وديال الحمولة لا تطبق بما فيه الكفاية وهذا ليس المشكل ديال أنواع الشاحنات بقدر ما هو مشكل ديال احترام فقط ديال القوانين وهدا كيخصنا يعني جميعا نحترم هده القوانين و إذا احترمنا هذه القوانين الأثمان غدي ترتفع لأنه الأثمان تحدد يعني حسب نظام السوق الحر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الموالي حول البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي للمستشارين السادة المعطي بنقدور، العلمي التازي، أحمد حجي، عمر بنونة الوريدي، إبراهيم الحب، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد العلمي التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير التجهيز والنقل المحترم،

من المعلوم أن العالم القروي مازال يعاني من العزلة ناتجة عن افتقار التجهيزات الأساسية من طرق وماء صالح للشرب وكهرباء ومستوصفات إلى آخره مما نتج عنه ارتفاع نسبة البطالة والهجرة القروية إلى المدن وقد بدلت الحكومة مجهودات جبارة في هذا الميدان وبصفة خاصة للبرنامج الوطني للطرق في العالم القروي الذي نص على رفع وثيرة الإنجاز من 500 إلى 1500 كلم سنويا وتحقيق 70% من هذا الإنجاز في أفق 2007 أي العام المقبل أو في آخر هذه السنة، وبناءا عليه نتساءل السيد الوزير عن المراحل التي قطعها تنفيذ هذا البرنامج وعن نصيب جهة مكناس تافيلالت علاش حيث هذه الجهة الإحصاءات الاخيرة ديال 2004 أعطت بأنه أفقر جهة في المملكة وهي هذه الجهة ماشي من ماليها ولكن من التجهيزات الأساسية كما نتساءل عن الإجراءات التي اتخذها الوزارة لإنجاز 30% المتبقية وعن جدولها الزمني وعن مساهمات المبادرات الوطنية للتنمية البشرية في هذا الإطار وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة لكم السيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد وزير التجهيز النقل:

شكرا السيد الرئيس، فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتنمية للطرق القروية البرنامج الذي يهدف إلى فك العزلة على الساكنة القروية تتذكر السادة المستشارين المحترمين على أن برنامجين البرنامج الأول الذي انطلق في 95 انتهى السنة الماضية سنة 2005 بتنفيذ

11256 كلم لأنه هذا البرنامج مع 10 سنوات ديال التنفيذ والبناء وديال شق الطرق والمسالك تبين على أنه لازال المواطن يعاني من عدم وجود الطرق التي تؤدي إلى منازلهم والقرى التي ينتمي إليها فحددنا برنامج جديد اللي هو البرنامج الوطني الثاني قمنا باختيار جميع الطرقات في إطار حوار تشاركي مع السادة المنتخبين وحددنا هذا البرنامج الذي يحتوي على 15000 كلم بوتيرة في السنة يعني ارتفاع 0% بالنسبة للوتيرة الماضية، وهذا البرنامج انطلق السنة الماضية وتنذكر على كل حال أن هذا البرنامج الهدف ديالو هو فك العزلة عن الساكنة من شق وبناء الطرق بحيث أن الهدف ديالو هو إيصال الطريق ل 300 ألف مواطن كل سنة، إذن بفضل هذا البرنامج كل سنة غدي نوصل الطريق ل300 ألف مواطن كل سنة في العالم القروي.

فهذا البرنامج حتى الآن يمكن أن نقول على أن فين وصلت الوضعية ديال التنفيذ ديال هذا البرنامج وصلت إلى أن 3061 كلم يعني ستعطاها الإانطلاقة قبل نهاية هذه السنة يعني 20% ديال البرنامج لأن البرنامج فيه كله 15000 كلم يعني إلى مشينا بوحد الوتيرة عادية غدي نمشيو 1500 في السنة يعني عملنا ب10% كل سنة حنا هذا العام إن شاء الله غدي نكونو عملنا 20% برمجنا أكثر من 3000 كلم التي ستعطاها الانطلاقة خلال هذه السنة سنة 2006 إلى 3061 كلم بالضبط، أما بما يتعلق بجهة مكناس تافيلالت فحصة هذه الجهة تصل إلى 1284 كلم بمبلغ يصل إلى 854 مليون ديال الدرهم الوزارة تساهم ب718 مليون ديال الدرهم في هذا البرنامج إلى جانب الأخرين يعني الجهة والجماعات المحلية، وتمكن البرنامج من مرور فيما يتعلق بنسبة العزلة ديال ساكنة مكناس تافيلالت إلى من 63% إلى 93% يعني غادي يتم تعميم ديال مزيد من الطرقات في المجال القروي في جهة مكناس تافيلالت في أفق 2015 وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير شكرا على هذه المعطيات اللي عطيتو ولكن أقول بأنه حقيقة هناك جهة مكناس تافيلالت موخرة كثير إلى قارنها مع معدل الطرق على الصعيد الوطني لهذا غدي نوصلوا93% في هذه الجهة في عام 2015، حنا دبى بالله في 2006 يعني من هنا 9 سنوات عاد غدي نوصلو هذه الوثيرة السؤال اللي تنطرح على السيد الوزير وعلى الحكومة يعني في 2015 شنو هي يعني قلت في الأخير ديال السؤال قلت شنو هي الأفاق نتاع هذه التجهيزات اللي باقية باش نوصلوا إلى 100% يعني بغيت السيد الوزير أي الحكومة تعطينا واحد الأجل دبا الأجل هاهو باين بالنسبة لجهة مكناس تافيلالت حتى 2015، يعني نقولو للموطنين بأنه التجهيزات مغديش تكون كاملة حتى من هنا 9 سنوات حنا تنقولو للناس بأنه 2007 و2008 غدي نوصلو ديك 90% 91% 92%، الأن تبين بأنه غدي نمشو بعيد، لهذا السيد الوزير خص لابد تعطينا شنو هو المصير نتاع هذه الجهة ومن خلال هذه الجهة بلا شك جهات أخرى كذلك اللي حتى هي مخصوصة.

بالإضافة إلى هذا كاين كذلك إلى بغينا نفك العزلة كاين مسالك كذلك ماشي في الطرقان والطرقان اللي هي مزفتة بل أيضا المسالك اللي متطلباش مصاريف كثيرة، وهو ندوزوا نعوظوا التراب ونديرو شوية ديال التوفنة والدكاكة ونفكو السكان باش يبدو يخرجو من هذه الطرقان إلى تتصوبو جداد ، المسالك خصها كذلك تيخصها في نفس الوقت يكون الطرق وخص يكون المسالك كذلك باش يمكننا نفكو العزلة الحقيقة نتاع السكان ديال العالم القروي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز و النقل:

شكرا السيد الرئيس ،السيد المستشار تيقول أن 2015 بعيدة فعلا أن 2015 بعيدة لكن كذلك عدد السكان اللي معندهومش هذه الطرق راه كثير اللي تيعطي هذا الرقم هو أننا على الأقل دخلنا فواحد الطريقة واضحة وشفافة في التقييم، والبرنامج الوطني الأول مكانش كيتكلم على نسبة ولوج الساكنة القروية كان تيقول غدي نبني 100 كلم في السنة محيقولش ما هي النسبة ديال فك العزلة أو

عدم فك العزلة حنا أولا قيمنا هذا العدد وعندنا الأن خطة وعارفينأ اننا تنقومو بناء الطرقات في الأماكن اللي تنعرفو على أنه هناك خصاص كبير في إطار وحد النظرة تشاركية بمشاركة الجماعات المحلية وهذا اللي تيجعلنا على أننا يعني ربما في سنة 2015 ربما في أجل نتقدم بالنسبة لهذا الأجل هذا خصوصا أن الوثيرة اللي انطلقنا بها هذه السنة هي مضاعفة بالنسبة ل1800 كلم اللي كنا قلنا بحيث أنه حتى نهاية السنة الحالية غدي نكونو انطلقنا في بناء 3000 كلم عوض 1500 كلم في السنة.

إذن كنتمناو هو أننا غدو نمشيو أسرع ما يمكن باش نقربو هذا الأجل ولكن على الأقل عندنا وحد التصور واضح يعني على الساكنةالتي ينبغي فك العزلة عنها و93% بالنسبة لجهة مكناس تافيلالت مقارنة مع معدل اللي كنتظروه على الصعيد الوطني ككل و80% هو يعني نسبة إن شاء الله ممتازة بالنسبة لهذه الجهة وتنضيف على أنه المسالك موجودة في البرامج هنا لا يتعلق الأمر فقط بناء الطرق ولكن بشق المسالك ولكن كذلك بشق مسالك التي يمكن صيانتها ومسالك التي لها يعني تشكل طريق حقيقي وحل مستديم بالنسبة للساكنة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث عادي وجه بطلب من الفريق الحركي، السؤال الرابع والأخير موجه لكم أيضا حول ملفات المرشحين دون ولوج مؤسسات الفحص التقني ومدارس تعليم السياقة للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، زبيدة بوعياد، محمد تحيفة، محمد العلمي، أبو بكر عبيد، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين ،

لا يخفى عليكم السيد الوزير مدى الدور الذي تلعبه مؤسسات الفحص التقني ومدارس تعليم السياقة في تطوير قطاع النقل في بلادنا وضمان سلامة مستعملي الطرق في المغرب، إلا أننا نلاحظ أن هذه المؤسسات تفتقر للطاقات البشرية المؤهلة لتسييرها خاصة تلك التخصصات التي تتطلبها دفاتر التحملات المعدة من طرف وزارتكم لهذا الغرض.

وبالرجوع إلى إحصائيات التكوين نجد أن بلادنا تتوفر على طاقات شابة واعدة في هذا المجال ولا تتطلب منكم سوى إجراء امتحانات على مستوى مؤسساتكم لانتقاء عناصر تخدم هذه القطاعات ومن أجل ذلك فإنني أطلب منكم تزويدي بتوضيحات في هذا المجال وما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم في ملفات المترشحين لهذه المهام والموضوعة بالوزارة منذ ما يقرب من أربع سنوات وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز و النقل:

شكرا السيد الرئيس جوابا على هذا السؤال بغيت نشير إلى السيد المستشار على أن هذا الإشكال ديال تأهيل العنصر البشري في مجال قطاع النقل كان دائما محدد وله إجراءات تهدف إلى الرفع من مستواه في مجال تنفيذا الإصلاحات التي نقوم بها في مجال تأهيل قطاع النقل وهذا في إطار مشاورات ومباحثات مع الجمعيات والهيئات الممثلة لشركات النقل الطرقي، وفي هذا المضمار حددنا عدة إجراءات بما فيها فتح مؤسسات للتكوين الأن لدينا ثلاثة مؤسسات واحدة في الدارالبيضاء وواحدة في أكادير وواحدة في طنجة.

وفتحنا كذلك في هذه المؤسسات شعبتين للتكوين تهم الفحص التقني وتعليم السياقة وكل هذه المؤسسات لم تكن موجودة في الماضي والأن تساعد وتؤهل المأمورية لتأهيل العنصر البشري وللسماح كذلك لأعطاء فرص الشغل الجديدة مواكبة مع الإصلاحات خصوصا التحرير الذي حصل في مجال النقل بصفة خاصة.

أذكر كذلك بهذه المناسبة أنه تم تكوين 100 عون فحص تقني وكذلك 30 مدرب لتعليم السياقة مع العلم أن عملية التكوين ستستمر لتزويد السوق بالكفاءات الضرورية بغيت نغتنم هذه الفرصة باش نشير إلى أن بعض الشروط التي تبناها المرسوم ديال 6 يناير 99 حالت دون مشاركة عدد كبير من المرشحين في

الامتحانات من شهادة الكفاءة المهنية لمدرب تعليم السياقة، بعض الشروط كشرط التوفر على شهادة تقني في ميكانيك السيارات أو الميكانيك الفلاحية أو هما معا أو شهادة تقني لمدرب سياقة السيارات إلى آخره إذا كانت شروط يعني صعبة جدا اللي جعلت أن العديد من المرشحين لم يتمكنوا من المشاركة في الإمتحانات السابقة فبالتالي النظر في هذه الشروط في إطار مشروع القانون الجديد باش تكون أكبر واقعية وعلاقة مع الميدان، كما لسد الخصاص الحاصل في مدربي تعليم السياقة الحاصلين على الكفاءة المهنية قررنا وهذا في إطار حوار مع سيارات التعليم أو مؤسسات سيارات التعليم تنظيم امتحان لفائدة المدربين الذين يزاولون بصفة فعلية قبل صدور المرسوم السالف الذكر يعني قبل سنة 2000 وهذا وفقا لشروط محددة تم الاتفاق عليها.

وهكذا وضعنا مسطرة جديدة لفتح الأبواب لهذه الشريحة من المهنيين باش يساهموا في هذا الإمتحان وآخر أجل لإيداع الملفات المذكورة كان 1 أكتوبر وديال هذه السنة والوزارة الآن بصدد معالجة هذه الملفات وإعداد التراخيص الضرورية للمرشحين الذين يستجيبون للشروط وكذلك الشروع في الامتحان بعد ذلك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم ، الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، وكنظن بأنها إيضاحات شاملة ومرضية وهذا ما نتمنى إلا أنه كاينة واحد الإشكالية السيد الوزير اللي غادي نطرحوها باش معاليكم تلقاو لها الحل العاجل احنا الضريبة التي أنشأتم بالدارالبيضاء بتعاون مع المكتب الوطني اللي أنشأتم للتكوين المهني واللي استقبلت عددا من الطلبة اللي دوزوا التكوين المهني ودوزوا فيه سنتين ودوزوا في هذه المدرسة ستة أشهر ولازالو ينتضرون بعد مضي 4 سنوات اليوم هذا الشباب مستعد وكينتضر ونحن عندنا الخصاص ولازالوا ينتضرو و لهذا السيد نطلب أن تجدو حل لهذه الإشكالية وبهذا سوف نعطي فرص لعدد من الشباب وشكرا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز و النقل:

شكرا السيد المستشار على هذا الطلب الإضافي وهذا الإشكال معروف لدى الوزارة وحدنا له حل وسوف يتم تطبيق هذا الحل في الأسابيع المقبلة لإعطاء فرصة لهذا الشباب اللي تكون في التكوين المهني وفي هذه المراكز ليمارس هذه الفرصة طبقا للقانون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع العدل.

عدد الأسئلة فيها ثلاثة، السؤال الأول أجل بطلب الفريق الحركي، لننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير العدل حول ملفات الفساد بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة عبد المالك أفرياط، أحمد أحميس، محمد بورمان، خالد لهوير العلمي ، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، ومحمد لعشاب، محمد ادعيدعة، عبد الرحيم الرماح، وعبد الكريم عصمان.

فليتفضل أحد السادة المستشا لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد خالد لهوير العلمي:

السيد الوزير نعيد طرح هذا السؤال علما أنه الدورة السابقة تطرقنا لملفات الفساد إذا كان هناك من عنوان للمرحلة الأنية التي نعيشها للأسف هي العنوان الكبير هو عنوان الفساد، الفساد الذي أصبح يطال كل الحقول وكل المجالات وكل المؤسسات ما بقاتش في ظاهرة يمكن نعتبرها مقلقة بل ظاهرة خطيرة لأنه من جهة تهدد استقرار وتماسك المجتمع المغربي ومن جهة أخرى تهدد المشروع التنموي والديموقراطي لأنه العدو الأول للتنمية والديمقراطية هو الفساد، بحيث أنه الفساد يمكن أن نقول عنه أنه يقلل من قدرة الحكومة على توفير الموارد والخدمات الأساسية لمواطنيها ونحن نعرفا الإشكاليات الإجتماعية والإشكال ديال قلة الموارد كما أن بعض الدول التي ساهمت في محاربة الفساد وفي سيادة القانون عرف دخلها القومي الوطني ارتفاعا بنسبة أكثر من 400%، إضافة إلى أن الفساد يسمح بازدهار الجريمة المنظمة وبالممارسات الفاسدة التي تيسر للأسف الإتجار بالمخدرات.

إذن نعيد طرح هذا السؤال لأنه مجموعة من الملفات التي يعرفها المغاربة كاملين وكان لهذا المجلس وللمجلس الأخر دور من خلال

لجان التقصي، إضافة أنه صدرت تقارير وتوصيات لدى الحكومة وتوضيحات لدى القضاء ، واستبشر العديد من المواطنين بأنه بالفعل هناك إرادة سياسية وهناك جرأة للتعاطي مع هذا الملف لأن المعالجة ديالو تقتضي المنع ومحاربة المفسدين حيث ما كانوا وحيث ما كانت مسؤوليتهم، لكن للأسف أنه مبقيناش كنسمعو الكثير بل من حين إلى آخر كيتحيد هذا الملف ثم لا يعدو أن يكون من صميم الإستهلاك الإعلامي ليس إلا.

بالمقابل للأسف هناك سرعة أشداء للأسف الحكومة والعدل أشداء على المأجورين لما كيكونوا أحكام تنفذ بواحد السرعة فائقة ضد الطبقة العاملة وضد عموم الجماهير للأسف، لكن رفقاء بكبار المفسدين وحتى يكون قضاءنا جدير بالإحترام يعني يريه مستقبل يتخذ القرارات اللازمة.

يبقى السؤال كيف دبر وكيف سيتعامل وتعامل مع العديد من الملفات لذا سنحتصر ونطلب من السيد الوزير أن يتجه إلى الراي العام الوطني بتوضيح عن مآل هذه الملفات بحيث اليوم لم يقتصر الأمر على ملفات ذات بعد إقتصادي أو إجتماعي ولكن أيضا الملفات ديال الفساد السياسي وهذه الحظيرة بالنسبة لمستقبل المغرب ، وما هي الاجراءات التي ستتخذ لتقديم كل المتورطين في ملفات الفساد المالي والاداري والسياسي للعدالة ؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد وزير العدل المحترم.

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال فأؤكد أولا بأنه هناك إرادة لا نزاع فيها لمحاربة الفساد وهذا وارد في البرنامج الحكومي وفي الممارسة أشرتم إلى عدد من الملفات اللي هي فعل أمام القضاء فلا يخفى على السيد المستشار بأن تأخر البث لا يرجع إلى إرادة معينة من أجل طمس هاته الملفات، هذا خطأ لأنه القضاء له معايير وله مقاييس و كدلك مناط بوجوب توفير كل حقوق الدفاع وكذلك شروط المحاكمة العادلة والملفات التي أشرتم إليها في سؤالكم ليست ملفات بسيطة، كل ملف يحتوي على مئات الملفات ومئات القضايا، كل هذا يتطلب من القاضي أن يتدارس تلك الملفات أن يستمع إلى جميع المتهمين وعلى جميع كذلك الشهود وأن يتفحص ويتمحص كل الوثائق وأريد أن أذكر هنا بالملفات التي ذكرتم.

ملف CIH اللي هو القرض العقاري والسياحي واللي كان مصدره في البحث الأول هو مجلس النواب هذا الملف الأن معين وستستأنف فيه الجلسات يوم 30-11-2006.

الملف المتعلق بالبنك الشعبي وقع البث فيه من طرف المحكمة الابتدائية بعدم الاختصاص وسيحال على الجنايات إن لم يكن طعن من طرف الأطراف فيما يخص هذا القرار، لأن المحكمة رأت بأن القضية تكتسي طابعا جنائي.

مشروع الحسن الثاني معين بعدما راج في جلسة 8-12-2006 .

ملف التكوين معين يوم 28 -11-2006 إذن جميع الملفات التي أشرتم لها في السؤال ديالكم كلها مدرجة أمام المحكمة ونبث فيها باستقلال تام وبدون أن نقول أشداء على طبقة، القضاء ليس طبقي نهائيا، بحيث خصنا أن نؤمن بهذه القضية وخصنا ندافع عليها، لأنه إذا مسينا بالمؤسسات ديالنا معنى أنه تزولو المصداقية، القاضي لا ينتمي ولا يجب أن ينتمي إلى طبقة معينة خصوا مبدأ الإنصاف والمساوات أمام القانون وهذا مبدأ دستوري يجب أن يتقيد به القاضي، أذكر كذلك بالإحصائيات فيما يخص محاربة الرشوة و كذلك الاعتداء على المال العام.

خلال 2003-2004-2005 وقعت المتابعة والحكم على 12754 متهم في 14721 ملف ، وهذه ملفات اللي يمكن نقول كبيرة ولكن الملفات ديال الرشوة البسيطة تروج في المحاكم الابتدائية كذلك بكثرة، وقد رأيتم بأنه الملفات الأخيرة التي فتحت والتي هي كانت ناتجة على ما أشرتم إليه من استغلال الاتجار في المخدرات من أجل إرشاء بعض الموظفين كذلك أحيلت وكانت هناك يعني صرامة فيما يخص معالجة هذه الملفات ووقعت المتابعة ووقع إلقاء القبض على أشخاص لم نكن نعتقد من قبل ولا تعتقدون بأنه سوف يكون محض متابعة ولا اعتقال، إذن كاين هناك إرادة يعني تابثة سياسية وعلى أساس أنه يجب أن نضع حدا للفساد في بلادنا وأنا متفق معكم لأنه ظاهرة الفساد تعرقل كل تنمية وتعرقل

الديمقراطية وتمس بقوت الشعب هذا لابد أن نكون مجندين للتصدي لهذه الظاهرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد عبد المالك أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير، السادة المستشارون، الحقيقة لا يكفي السيد الوزير أن نصرح بأن هناك إرادة سياسية حقيقية بل يجب أن يكون هناك فعل حقيقي لمحاربة الفاسدين و المفسدين في كل الميادين وعلى كل المستويات بل للأسف أن ظاهرة الفساد يمكن اعتبارها أصبحت في بلادنا ظاهرة بنيوية وتهم العديد من المؤسسات لأنها لأن منين كنتكلمو على البنك الشعبي وكنهدرو على القرض السياحي ومخصناش ننساو الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والبنك ديال الإنماء والقرض الفلاحي إلخ..... هذه مؤسسات من حجم ديال ما ثم اختلاسه راه كان يمكن أنه احل واحد العديد من المعضلات اللي كيعاني منها الشعب المغربي من فقر من بطالة من تعليم من تكوين إلخ... بل احنا لاش كنطرحو هذا السؤال وغدي نبقاو نطرحوه دائمان سيبقى نطرح هذا السؤال مادام أن أولئك المفسدون لازالو طلقاء أحرارللأسف احنا وقتاش غدي نحاسبو هاد الناس هناك من قضى نحبه صافي كيمشي وكيدي معاه داك الشي اللي اختلس ولكن هاد الشي تيطرح أكثر من تساؤل بمصداقية الحكومة و المؤسسات المنتخبة، هاد اللجان ديال تقصي الحقائق.

أيضا لأنه إذا جئنا أن نأخذ غير نموذج ديال صندوق الضمان الإجتماعي فراه مكاينش شي فرق بين تقرير لجنة ديال تقصي الحقائق وبين التقرير ديال مؤسسات ديال افتحاص اللي كانت في الصندوق ديال الضمان الإجتماعي واللي أكدت أنه كانت هناك اختلالات كبرى ولكن كاين اللي خطير في الأمر واللي كنربطوها، فأنا كنضيف إلى هذا الفساد المالي الفساد ديال الإستحقاقات الإنتخابية مؤخرا، والإستعمال ديال المال الحرام، وهذا طبعا نحن نتفق معكم المتهم بريء حتى تتبث إدانته ولكن ما يتداول أنه هناك اللي كيخسر 500 و600 مليون ياسيدي هاد الشي اللي كيخسروا في هذه الانتخابات يمشيو يديروا بها مشاريع للمواطنين ويحلو بها المعضلات الكبرى ديال البلاد بدل ما يفسدو الديمقراطية في هذه البلاد، احنا الأن كانت واحد الكسيطة بكري نحمل الحكومة المسؤولية إلخ....الأن الأحزاب السياسية أيضا تتحمل مسؤولياتها في التزكيات اللي كتعطي لهاذ الفاسدين والمفسدين واللي معروفين.

إذن فنحن نعتبر أنه كل من اختلس وكل من نهب مالا عموميا وكل من زور الانتخابات وكل من يستعمل المال الحرام في الانتخابات هو مجرم في حق هذا الوطن، مجرم في حق المغاربة، ويجب أن تتخذ ضده كل الإجراءات القانونية في إطار المتابعة التي تتعلق بخيانة الأمانة والخيانة ديال الأمانة راه كتعاقب عليها كل التشريعات لا السماوية ولا الأرضية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لكم الرد السيد الوزير تفضلو.

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

شكرا السيد المستشار، أنا أقاسمكم الرأي بأن هذا الموضوع يجب أن يكون حاضرا في كل وقت بالنسبة لنا جميعا والمهم أن لا نطرحه على أساس تقصير من طرف دون آخر، أنا أريد أن أؤكد لكم بأن هذه إرادة ثابتة على أساس محاربة الفساد ولكن الفساد، هناك الفساد الخفي الذي لا يظهر ولهذا احنا عندنا معايير من الناحية القانونية لابد أن نطبقها، لكن إذا كان هناك تعاون ما بين الجميع من أجل كشف المفسدين فهنا ستساعدون الحكومة والسلطات القضائية من أجل أن تضرب على أيدي كل هؤلاء، وبالنسبة للملف الذي طرحتموه حول الفساد الإنتخابي فعلا وقع تصدي لهذه الظاهرة وهناك متابعات في جميع أنحاء المغرب والقضايا الأن 90% معينة أمام المحاكم خلال شهر نونبر.

فالمحاكم تبث فيها بكل استقلال وبكل نزاهة لأنه فعلا يجب أن نضع جدا للتلاعب بإرادة المواطنين، ويجب أن نضع حدا لكل أنواع التزييف التي تمس بديموقراطتنا، فنتمنى كذلك أن يتحمل الجميع مسؤوليته في هذا ، لأن الامر لايتعلق فقط بأن نحمل المسؤولية للجانب الأمني أو الجانب القمعي أو جانب الحكم، ولكن يجب أن يتحمل الجميع كما قلتم المسؤولية في حسن الاختيار وفي التصدي

وفي المسك عن استعمال المال من أجل المس بحقوق الآخرين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الثالث والأخير موجه لكم السيد وزير العدل حول السند القانوني الذي على أساسه تحجر شركة عدادات مواقف السيارات ممتلكات الغير للمستشارين المحترمين السادة:إدريس الراضي، أحمد الشافعي، حميد أبرشان، ابراهيم بن ديدي، عمر الجازولي، علي أساكتي، البشير أهل حماد ، عبد المجيد الهاشي، لحسن نبيه، حسن العزوزي.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

لقد سبق لنا أن طرحنا هذا السؤال السيد الوزير على زميلكم في الداخلية أملين أن نجد لديه جوابا واضحا ومباشرا لكن إجابته قد ركزت على الجوانب المتعلقة بوصاية وزارة الداخلية على الجماعات الداخلية التي تقوم بتفويت ومنح امتياز استغلال مواقف السيارات، وأكد أنذاك الجواب على اختصاصات الجماعات الملحية وقانونية إبرامها لعقود مع شركات خاصة لتدبير هذه المواقف ونحن نلح الأن على إعادة طرحه عليكم السيد الوزير المحترم بصيغة أكثر وضوحا ليس فقط لأنكم وزير العدل ومن اختصاصكم حماية العدالة وصيانة الحقوق، بل لأنكم أحد المدافعين على احترام مبدأ دولة الحق والقانون ولهذا فإننا نطرح هذا السؤال من وجهة نظر قانونية صرفه.

السيد الوزير، إن الشركات التي تستفيد من امتياز استغلال مواقف السيارات تكلف أشخاص عاديين يقومون بوضع الأقفال في اللعجلات، تيجيو وتيديرو داك الصابو، وهذا ما يمنع مالك السيارة من التصرف فيها وهو ما نعتبره حجزا لممتلكات الغير دون سند قانوني.

السيد الوزير، إن هذا السلوك يثير إشكاليتين، فكما تعلمون السيد الوزير وأنتم خبير في هذا المجال أن القانون يحدد الأشخاص الذين يحق لهم حجز ممتلكات الغير تم أن الحجز لا يتم إلا بسند قانوني.

السيد الوزير السؤال ديالنا، هل يحق لكل شخص عادي حجز ممتلكات الأخر وهل يدخل هؤلاء الأشخاص الذين يحجزون السيارات ويضعون الأقفال في العجلات ضمن الأشخاص الذين نص عليهم القانون، وما هو السند القانوني لهذا الحجز وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

شكرا لكم السيد المستشار ، على هذا السؤال وفي الواقع وكما قلتم هو يرتبط أساسا بقطاع الداخلية ولكن إسراركم على أن يجيب على ذلك وزير العدل دفعني إلى أن أتحمل المسؤولية و أجيب على هذا السؤال كان بالإمكان أن أتكلم بالصفة التي قلتم لي وأن أعطي وجهة نظري من الناحية القانونية لولا أنه قضيتان مطروحتان أمام المحكمة الإدارية فيما يخص هذا النزاع الذي طرحتم، هل يمكن تفويت جانب من اختصاصات الشرطة الإدارية للخواص هذا هو الإشكال لأن هذا الشيء يدخل في إطار السلطة الإدارية للرؤساء، هل يمكن أن تفوت؟ نحن نعرف بأنه الآن العقود، وأنا عندي نموذج ديال هاد العقود، أن العقد هو لتفويت حق الامتياز بالنسبة لهذه الشركة. ولكن هل يمكن لهذه الشركة بناء على هذا العقد أن تقوم، كما قلتم، بفرض ذعيرة وبالحبس؟ هذه نقطة قانونية، الآن من الأفضل أن لا نؤثر على القضاء، وأن نترك القضاء الإداري. القضية مطروحة في الرباط، فالقضاء الإداري سيقول كلمته وبعد ذلك سوف تنقاد كذلك الجماعات المحلية ووزارة الداخلية إلى الحكم الذي سيصدر عن القضاء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، مع الشكر والتقدير للسيد وزير العدل على مساهمته القيمة.

السؤال موجه إلى وزير التشغيل والتكوين المهني، حول سياسة التشغيل بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: حسن قيشوحي، ادريس مرون، عمر ادخيل، الهاشمي السموني، أحمد السينيتي، ادريس حسني، بوسلهام بيتة، عبد الرحيم الشرقاوي، عبد الحميد

السعداوي. فليتفضل عبد الرحيم الشرقاوي لشرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

معالي الوزير، إن أزمة البطالة بالمغرب أصبحت تكتسي طابعا بنيويا، والحصول على شغل يكاد يكون مستحيلا، خاصة عند حاملي الشهادات والدبلومات الذين أصبحوا يعانون من اليأس و الإحباط، أمام عجز الحكومة عن معالجة هذه الآفة التي تزداد تفاقما سنة بعد سنة، وهو ما يستدعي التدخل الفوري من خلال استراتيجية محكمة وواضحة في ميدان التشغيل وملائمة التكوين مع متطلبات الشغل، لذا نسائلكم السيد الوزير:

السؤال الأول:هل تتوفر الوزارة على استراتيجية واضحة لتدبير ملف التشغيل بالمغرب؟

السؤال الثاني:هل تتوفر الوزارة على معطيات ودراسة دقيقة في هذا الشأن؟

السؤال الثالث والأخير: رغم المجهودات اللي تتديروا، ورغم التضحيات اللي تتضحيو، والحمد لله ما تنشوفو فيكم منذ توليتو هذه الوزارة إلا الخير، وتنشكروكم عليه، وهو ما هو تقييم الوزارة للبرامج الرامية إلى ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل؟

إلى أي حد تم تحقيق الأهداف المتوخاة؟ وما هي الرؤية المستقبلية للوزارة في هذا الشأن؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التشغيل و التكوين المهني:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال المهم فعلا، الذي لا يمكن أن نجيب خلال هذه الفترة الوجيزة على كل حيثياته، ولكن سأحاول أن أعطي ولو نبذة وجيزة عن سياسة التشغيل في بلادنا.

أريد في البداية أن أقول للسيد المستشار المحترم، فيما يخص السؤالين:هل هناك استراتيجية؟ هل هناك إحصاءات؟ أقول له نعم، لنا استراتيجية ولنا إحصاءات دقيقة فيما يخص هذا الميدان، أريد أن أقول كذلك أن المعطيات التي لنا حاليا، أعطت أرقام متفائلة جدا، خاصة خلال هذه السنة الأخيرة، حيث فعلا كنا نسجل أرقام عالية جدا لمستوى البطالة، ولكن خلال هذه السنوات، والسنة الأخيرة خاصة، سجل لأول مرة منذ35 سنة انخفاض معدل البطالة في بلادنا تحت سقف 10% لأول مرة، وهذا الانخفاض هو موسمي فقط.

فما نلاحظه اليوم، أن بعض القطاعات وخاصة فيما يخص قطاعات السياحة وقطاع السكن الاجتماعي والقطاع الفلاحي والأشغال العمومية، هناك اليوم بكل صراحة ضغط كبير من ناحية العرض على الطلب، بحيث هناك بعض المقاولين يشتكون اليوم بأن ليس هناك يد عاملة كافية من أجل العمل في هذه القطاعات.و بذلك عرفت اليد العاملة في هذه الشهور الأخيرة ارتفاعا، يعني تكلفة اليد العاملة عرفت ارتفاعا مهما جدا فيما يخص العمل في هذه القطاعات التي أخص بها الذكر.ولكن فعلا عندما نقارن مع حاملي الشهادات، الإحصائيات اللي عندنا مع الأسف فيما يخص البطالة عند حاصلي الشهادات العليا، معدل البطالة في ما يخص هذه الفئة انتقل من4 .28%.فيما يخص حاملي الشهادات إلى 26.8%سنة 2005 ،هناك انخفاض طفيف ولكن هذا لا يعني بأننا مرتاحين لهذا الانخفاض، بل يجب علينا أن نقوم بمبادرات جديدة لنخفض هذا المعدل، وفعلا قامت الحكومة، السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، بمبادرة التشغيل مؤخرا، وفعلا هذه المبادرات كان لها صدى جد إيجابي. لا أريد أن أرجع إلى محتوى المبادرات، ولكن بصفة عامة كانت هناك ثلاث محاور:

المحور الأول يهم العمل المأجور، بحيث أننا خفضنا من الضريبة على الدخل حتى 6000 درهم، ألغينا هذه الضريبة، ثم كذلك ألغينا كل الواجبات الإجتماعية، وبذلك فيما يخص العمل المأجورين تقريبا وصلنا إلى إدماج ما يناهز 26 ألف شاب وشابة خلال هذه السنة،هذه التسعة أشهر من هذه السنة.

فيما يخص برنامج مقاولتي عندنا اليوم 6000 طلب من الشباب من أجل خلق مقاولات، وتعلمون أن الدولة تضمن هذا القرض في سقف 250ألف درهم وشرعت الآن المراكز الجهوية للإستثمار في إعطاء القروض لهؤلاء الشباب، هناك 6000 ملف، وبدأنا اليوم، كاين بعض المشاكل في تدبير هذه الملفات ولكن بدأنا اليوم الحمد لله في الإنطلاقة، وهناك بعض الشباب أخذوا القروض وبدأوا يشتغلون 6000 ملف.

هناك كذلك فيما يخص التكوين التأهيلي عندنا تقريبا 4000 طلب، وبدأنا في الفوج الأول في الأسبوع الماضي فيه 50 ديال الشباب اللي بدأ تيدير التكوين التأهيلي، علما أننا سنقوم بهذا التكوين لكل هاذ 4000 اللي سجلوا أنفسهم للإدماج.

فبصفة عامة، السيد الرئيس، يصعب علي في دقيقتين أو ثلاثة دقائق أن أتطرق إلى سياسة التشغيل. بصفة عامة، أريد أن أقول أن المؤشرات إيجابية.

فعلا إشكالية البطالة مطروحة في بلادنا بحدة، ولكن الحمد لله نحن في الإتجاه الصحيح. هناك فعلا نتائج اليوم نعرفها عبر الأوراش الكبيرة المفتوحة من طرف جلالة الملك ومن طرف الحكومة وهناك كذلك مبادرة التشغيل التي تعطي نتائجها الإيجابية منذ هذه الشهور، ونتمنى، نتفائل خيرا إن شاء الله في هذا الميدان. شكرا جزيلا السيد الرئيس، واسمحوا لي إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

كل ما هناك حسب ما سمعنا من السيد الوزير، هذا هو الجواب اللي كنا ننتظر أن نسمعه، يعني وضحتو لنا على الأسئلة اللي طرحنا عليكم، وأجبتم. ما نقدرش نعبر أو نزيد شي حاجة على جوابكم. مرة أخرى أشكركم، وأتمنى لكم التوفيق إن شاء الله بحول الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، آخر سؤال مبرمج في هذه الجلسة، موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية حول تنمية العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، العلمي التازي، أحمد حاجي، عمر بنونة لوريدي، إبراهيم الحب، الكلمة للأستاذ العلمي التازي.

المستشار السيد العلمي التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، بالطبع هذا السؤال هو الأخير. هناك العالم القروي، قبيلة طرحنا سؤال عليه نفسه السؤال، ولكن بالنسبة للطرق للسيد وزير التجهيز، الآن نطرحه على السيد كاتب الدولة المحترم.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن العالم القروي يعاني من عدة مشاكل وصعوبات نظرا لافتقاره للتجهيزات الأساسية كما قلنا قبيلة، من طرق وكهرباء والماء الصالح للشرب وحتى ماء السقي، العالم القروي في حاجة كذلك للماء باش يسقي فلاحته وكذلك المستوصفات إلخ، وأن الدخل الفردي لساكنة البوادي يتميز بتدهور مستمر لعدة أسباب كالجفاف مثلا، وارتفاع نسبة البطالة وندرة المياه وضعف مستوى السكنى إلخ، مما يتطلب تظافر جهود الجميع لتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي لتثبيت الفلاح في أرضه، والحيلولة دون هجرته إلى المدن.

وعليه أتسائل، السيد الوزير، عن الإجراءات أو الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة لتنمية العالم القروي ولكن لتنمية العالم القروي حقيقية والرفع من مستوى ساكنته اقتصاديا واجتماعيا وعلى مدى مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اللي سيدنا، الله ينصره، تقدم بها وأعطت واحد الصدى مهم جدا، هادي دابا عام في المغرب يعني من18 ماي 2005، بالطبع هذه التنمية البشرية في الحد من الفقر والتهميش لبعض، ما نقولوش السكان كلهم، لبعض ساكنة العالم القروي. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية، للإجابة عن السؤال.

السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين على هذا السؤال الأساسي والمهم. وأود في البداية بدوري أن أهنئ السادة المستشارين اللي فازوا بالاستحقاق الأخير، والثقة اللي كانت فيهم بمناسبة هذا الاقتراع.

غير أود أن أقول، جوابا على هاد السؤال، بالطبع، صعب في دقيقتين أو ثلاثة دقائق أن أجيب على هذا السؤال، أؤكد للسادة المستشارين بأنه كاينة إرادة سياسية للنهوض بالعالم القروي، وأكتفي في هذا الباب على التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام هذه القبة المحترمة بتاريخ 21 نونبر ،2002 الذي أكد فيه على التزام الحكومة وعزيمة الحكومة لتقوم لكي ترفع من وتيرة إنجاز التجهيزات والمرافق الاجتماعية الأساسية العمومية بالعالم القروي.

وأقول كذلك بأنه لدى السلطات العمومية ولدى الحكومة استراتيجية، وأكتفي هنا لأذكر بأنه كاينة استراتيجية 2020 للتنمية القروية اللي دخل فيها المغرب منذ سنة ،2000 اللي حقيقة في هذه الاستراتيجية كاينة منهجية مبنية على واحد النقط أساسية، من بين هذه النقط التأكيد على المجالية la territorialisation ، وكذلك التأكيد على التنسيق، وكذلك في هذه الاستراتيجية التأكيد على مبدأ الإنتقائية la convergence، وكذلك الشراكة والمشاركة.

وفي هذه الاستراتيجية، كذلك، كاينة وسائل وكاينة آليات وهنا أود أن أذكر بخلق مجلس وزاري دائم للتنمية القروية ولجنة مواكبة لهذا المجلس، وكذلك كاينة واحد الآلية، ألا وهي الصندوق للتنمية القروية، اللي نحن نشتغل فيه مع السيد الوزير الأول،لكي نضمن له واحد الديمومة في مداخيله .

وكاينة كذلك بالطبع خطة عمل منذ إنشاء كتابة الدولة في التنمية القروية، بقرار مولوي سامي لصاحب الجلالة نصره الله، وفي هذا البرنامج كانت لي فرصة في اللجان المختصة في البرلمان باش نقدم 10 محاور في هذه الخطة، ما عنديش الوقت الكافي باش نذكر بها، وإذا أراد السيد المستشار باش نقدم له هذه الورقة اللي فيها المحاور.

اللي بغيت نأكد هنا لابد أنه ما بقاوش، شيء أساسي، لابد نغيرو واحد الثقافة كارثوية، واحد la sinistrose .كلما أردنا أن نتكلم عن العالم القروي، نتكلم عنه بأنه واحد العالم ما فيه ما يدار، أستسمح على العبارة، لأقول أنه في العالم القروي لدينا من المؤهلات الطبيعية ومن الرصيد البشري اللي يسمح لنا بأنه نرفعو من هذا العالم القروي، وأود هنا أن أقول بأنه كاين تحسن لعدد من المؤشرات، لا مؤشرات اجتماعية و لا مؤشرات بشرية في العالم القروي، أود أن أذكر بأنه في 1960 كانت 55% من الساكنة القروية في المغرب فقيرة، واليوم نتكلم عن 22% 25%رجنا واحد 30% بفضل مجهود ديال الدولة، اللي قامت به في مجال الفلاحة.

وأود أن أذكر هنا بسياسة السدود التي كان الحسن الثاني رحمه الله توفق بصفة استشرافية في هذا المجال.

أود كذلك أن أقول ماغاديش نرجع لبعض الأرقام كان أعطاها السي غلاب فيما قبل في ما يخص الماء الشروب، فيما يخص الكهربة القروية، في ظرف 10 سنوات كنا نتكلم عن كهربة العالم القروي في 18% في 1995 ، واليوم نتكلم على ما يفوق 80%ونفس الشيء فيما يخص الماء الشروب في العالم القروي، المؤشر في هذا الباب يتحسن، ولدي أرقام فيما يخص الصحة، فيما يخص التعليم. أود أن أقول بأنه على سبيل المثال ما بين 2000 -2004 في مجال الصحة خلقت عدد من المؤسسات الصحية من 1688 إلى 1862.

وإذا سمح السيد الرئيس، أود أن أرجع كذلك إلى نقطة أساسية، ألا وهي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة، وأنا مستعد لكي أجيئ إلى اللجنة المختصة لنتكلم على هذه النقطة، اللي حقيقة أساسية، ومن الصعب أن نتكلم عليها في ظرف دقيقتين أو ثلاثة دقائق. وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

لكم التعقيب، السيد المستشار.

المستشار السيد العلمي التازي:

السيد الرئيس،

بغيت نشكر السيد الوزير على هذه المعطيات، وأنا عارف بأن الحكومة عاطية واحد الأهمية قصوى للعالم القروي، وغالبا- بالطبع- الحكومة غادية تتبع هذه التنمية في العالم القروي، حيث العالم القروي هو اللي يعيش من ناحية الأكل، المنتوج الغذائي كله ينتج في العالم القروي، ولهذا لابد ما نرفعو من مدخول العالم القروي، وإلى رفعنا من الدخل ديال العالم القروي، غادي نزولو واحد عدد من المشاكل، بل أكثر من هذا وهو البطالة،قبيلة، السيد وزير التشغيل تيدوي على البطالة، إلى خلقنا مناصب الشغل الحقيقية المنتجة في العالم القروي، ربما نجمعو الناس اللي جالسين في البطالة في المدن نجيبوهم إلى العالم القروي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل لكم رد على التعقيب؟

إذن باسمكم أشكر السادة أعضاء الحكومة على مجهوداتهم القيمة، وأشكر الجميع، وأعلن عن اختتام الجلسة.